

PROVISIONAL

A/47/PV.88
18 June 1996

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة السابعة والأربعونالجمعية العامةمحضر حربي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الساعة ١٥/٠٠

(جزر القمر)	السيد مؤمن	الرئيس:
	(نائب الرئيس)	
(أفغانستان)	السيد غفورزي	ثم:
	(نائب الرئيس)	

- الحالة في البوسنة والهرسك: تقرير الأمين العام [١٤٣] (تابع)

- تنفيذ إعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية [٥٩] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الأولى

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربي ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصويبات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

9262217

١(أ-ي)

- نزع السلاح العام الكامل [٦١] (تابع)
 - (أ) تقرير اللجنة الأولى
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة [٦٢] (تابع)
 - (أ) تقرير اللجنة الأولى
 - (ب) تقرير اللجنة الخامسة
- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا [٢٣] (تابع)
 - (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
 - (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا
 - (ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
 - (د) تقارير الأمين العام
 - (هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
 - (و) مشاريع القرارات
- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي [٢٤] (تابع)
 - (أ) تقرير الأمين العام
 - (ب) مشروع القرار

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ١٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك: تقرير الأمين العام (A/47/747)

السيد غفورزئي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الثانية في فترة أربعة أشهر تنظر الجمعية العامة في الحالة الخطيرة في دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة، حيث يتجه العدوان العسكري الذي تشنه القوات الصربية الى التصفية والإبادة التامتين للقيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، في الوقت الذي يجري فيه انتهاك سيادة البلاد وحرمة أراضيها واستقلالها السياسي ووحدةها. إن عناد القيادة الصربية المستمر في عدم الانصياع الى مطلب المجتمع الدولي بأن توقف فورا أعمالها العدوانية والانتهاكات المنتظمة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي توقعها بأراضي وشعب البوسنة والهرسك، يمثل خطرا واضحا هو انتشار الصراع نحو الجنوب، ويتطلب قيام الجمعية العامة ومجلس الأمن بعمل سريع وفعال وحاسم، وهو عمل تتطلبه الظروف ويتمشى مع المطلب الجماعي لأعضاء المنظمة. إننا نتشاطر القلق الذي أعرب عنه فخامة رئيس كرواتيا، الذي قال إن الحالة المتفجرة الراهنة في البوسنة والهرسك يمكن أن تبعث بإشارة الى المجموعات الإثنية التي لا تشعر بالرضا في بلدان شيوعية سابقة بأن المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن الدولي، لن يتصرف لوقفها عن استخدام القوة لتحقيق أهدافها. ولذلك فإن الحالة تتوفر فيها إمكانية إشعال صراع إقليمي واسع النطاق يهدد سلم واستقرار المنطقة والعالم بأسره.

طوال الأشهر الثمانية الماضية، فإن المجتمع العالمي وهذه المنظمة - رغم قلقهما البالغ بشأن الحالة، ورغم الجهود الدولية الجديرة بالثناء التي بذلت خلال المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ورغم الجزاءات الاقتصادية والتجارية المفروضة ضد صربيا والجبل الأسود - لم يتمكن من أن يساعد بشكل فعال دولة البوسنة والهرسك الضحية البريئة. ومن المؤلم أن سياسة "التطهير الإثني" البغيضة لا يزال تنفيذها مستمرا. ولذلك حان الوقت لأن نخلص الى أن أقل ما يمكن لهذه المنظمة أن تفعله هو رفع الحظر الذي لا يمكن تبريره، والذي لا يزال يزيد من معاناة الشعب البوسني، وبالتالي تمكينه من أن يساعد نفسه.

إن الحظر هو الذي أسهم في فقد ٧٠ في المائة تقريبا من أراضي البوسنة والهرسك. والحظر هو الذي أسهم في اختلال القوى وشكل مصدر تشجيع للمعتدين.

في يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام شارك وفد بلادي في المناقشة في مجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وهناك شككنا في صحة ومبررات الحظر المفروض ضد شعب البوسنة والهرسك، الذي أعاق بشكل خطير حقهم العادل الأصل في الدفاع عن النفس. ووفد بلادي يود أن ينتهز هذه الفرصة ليذكر مرة أخرى أن أفغانستان تشكك بجدية في مشروعية الحظر المفروض ضد بلد البوسنة والهرسك. وتوكيدا لموقفنا وتشبيته رسميا، نود أن نذكر الآتي.

إن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١)، برأي وفد بلادي، يكفي كدليل دامغ قاطع على أن مجلس الأمن لم يفرض حظرا على البوسنة والهرسك. إن ذلك القرار، أولا وقبل كل شيء، اعتمد فيما يتعلق بالصراع بين جانبين - كرواتيا وصربيا والجبل الأسود - في وقت لم تكن مسألة البوسنة والهرسك مطروحة.

وربما لا يكون لقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) أية صلة قانونية أو تقنية بالبوسنة والهرسك، لأن هذا القرار اتخذ في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في حين أن الصراع في البوسنة والهرسك نشب في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢.

ولعل أقرب جزء من قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الى دلالة انطباقه على جمهورية البوسنة والهرسك هو الفقرة ٦ من المنطوق التي تنص على أن المجلس

"يقرر، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تنفذ جميع الدول على الفور، لأغراض إقرار السلم والاستقرار في يوغوسلافيا، حظرا عاما وكاملا على تسليم أية أسلحة أو معدات عسكرية ليوغوسلافيا حتى يقرر مجلس الأمن غير ذلك بعد التشاور بين الأمين العام وحكومة يوغوسلافيا". (قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١))

ولعل من الواضح من الفقرة التي اقتبستها لتوي أن قرار مجلس الأمن، الذي فرض الحظر بمقتضاه، ينطبق على ما كان يدعى في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ يوغوسلافيا، عندما كانت صربيا والجبل الأسود في حرب مع كرواتيا. ثمة شيء أكيد: إن جمهورية البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ليست هي جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية في عام ١٩٩١.

ومن وجهة النظر القانونية، قد يعد من البلاهة القول إن دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة ينبغي أن تخضع لحظر الأسلحة لأنها كانت جزءا من دولة يوغوسلافيا الاشتراكية. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية البوسنة والهرسك، بعد انتخاب حكومتها بطريقة ديمقراطية في أوائل عام ١٩٩٢، أعلنت استقلالها في شباط/فبراير ١٩٩٢. وعقب ذلك اعترف المجتمع الدولي بها كدولة ذات سيادة وأبدى نفس الاعتراف فيما يتعلق بشرعية حكومتها.

إن القبول بفكرة أن دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة تخضع للإملاءات السياسية التي فرضت من قبل على يوغوسلافيا السابقة قد ينقض إعلان بلادنا الاعتراف بالبوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة. ويزيدنا ألما أن نرى أن الحظر على شحنات الأسلحة يفيد الجانب الصربي، الذي يحظى بدعم نشيط من القوات المسلحة ليوغوسلافيا السابقة، في الوقت الذي يضع فيه الجانب البوسني في موقف ضعيف. وعلاوة على ذلك، لا يجري تنفيذ الجزاءات تنفيذا صارما.

إن دولة أفغانستان الإسلامية، بوصفها عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، أيدت قرار المؤتمر الاستثنائي السادس لوزراء خارجية الدول الإسلامية المعقود في جدة في أوائل هذا الشهر. وإنني أتوقع أن تعتمد الجمعية العامة، مرة أخرى، بما يتفق مع الشواغل الجادة للعالم الإسلامي، مشروع القرار الذي تشارك أفغانستان في تقديمه.

وبموجب مشروع القرار، فإن الجمعية العامة، في جملة أمور، ستحث مجلس الأمن بصورة محددة على أن يأذن للدول الأعضاء، بالتعاون مع حكومة جمهورية البوسنة والهرسك باستخدام جميع الوسائل اللازمة لنصرة جمهورية البوسنة والهرسك واستعادة سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ووحدتها، وأن ينظر بصورة محددة في استثناء جمهورية البوسنة والهرسك من الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا السابقة بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١)، الذي يجري تطبيقه على جمهورية البوسنة والهرسك، من وجهة نظر بلادي دون مبرر.

إن اشتراكنا في تقديم مشروع القرار وتأييدنا له يمثلان أقل ما يمكن لأفغانستان أن تفعله لكي تشارك في الحملة الدولية الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم في البوسنة والهرسك وفي البلقان. إن المخطط الدنس لإقامة صربيا الكبرى سيبقى مستمرا ما لم نوقفه بالإجراءات اللازمة التي يدعو إليها مشروع القرار.

السيد عبد الغفار (البحرين): تتوارد الأنباء يوميا عن إطراد التردّي فيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك نتيجة لاستمرار العدوان الصربي عليها دون وازع من مسؤولية أو ضمير. وقد حاول مجلس الأمن معالجة الأزمة في البوسنة والهرسك كحالة تهدد السلم والأمن الدوليين. لكن مما يؤسف له أن العدوان الصربي ما زال مستمرا بضراوة في تلك البقاع ينشر القتل والتدمير والتشريد.

فبالرغم من اتخاذ الأمم المتحدة العديد من القرارات، بما فيها ما اتخذته مجلس الأمن ضمن إطار الفصل السابع من الميثاق بشأن الحالة هناك، فإن المعتدين الصرب لم يراعوا وظلوا في طغيانهم يعمهون. فلم تحل تلك القرارات دون استمرار ممارساتهم التعسفية غير الإنسانية التي تقشعر لهولها الأبدان ضمن مخطط رهيب يسومون فيه السكان المدنيين أبشع صنوف الاضطهاد والتعذيب، ناهيك عن تكريسهم لسياسات التطهير العرقي، سعيا لإجبار مسلمي البوسنة والهرسك على مغادرة مدنها وقراهم وأراضيهم،

في ظل انتهاك سافر للقانون الإنساني الدولي وعلى مسمع ومرأى من العالم أجمع، رغم إدانة المجتمع الدولي لتلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من خلال ما أصدره من قرارات ومنها قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦.

ولعل مما يزيد الأمر سوءاً أن نجد الميليشيات الصربية في تجاهلها للقانون الإنساني الدولي تمعن في تجاوز تحديها له بعدم اعترافها به جهاراً من خلال ممارساتها الوحشية كقتل الأطفال والشيوخ واغتصاب الفتيات، إضافة إلى ما تقوم به من عمليات قتل جماعي أشارت إليها قرارات الأمم المتحدة، ومنها قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢). ويتطلب هذا من المجتمع الدولي أن يسعى بشتى الوسائل نحو تحديد مرتكبي هذه الجرائم لتقديمهم للمحاكمة شخصياً نظير ما اقترفوه من جرائم ضد الإنسانية.

لم يدخر المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً وسعاً لوقف سفك الدماء في جمهورية البوسنة والهرسك. إننا نشيد بما يقوم به من جهود محمودة رئيساً لجنة التوجيه المشاركون، سعادة السيد سايروس فانس واللورد ديفيد أوين، اللذان نقدر لهما مساعيهم الدؤوبة للتوصل إلى حل سلمي للصراع الدائر هناك. غير أن مجريات الأحداث كشفت ما يببته الصرب من نوايا نحو العمل على النقيض مما يهدف إليه المؤتمر، وذلك باحتلال المزيد من الأراضي والإمعان في تشريد السكان المدنيين.

ولعل العمليات التي قامت بها مؤخراً الميليشيات (الصربية) المعتدية، وصدر بشأنها بيان رئاسي من مجلس الأمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، توجي بصدق حدس اللورد ديفيد أوين حول انخراط الزعماء العسكريين بالفعل في إعداد خططهم الهجومية التي إذا ما تصاعد تنفيذها في فصل الشتاء سيزداد نطاق الأزمة الإنسانية المروعة التي تعصف حالياً بالبوسنة والهرسك، بما يؤكد اعتقادنا بأن الوقت قد حان لفرض قرارات مجلس الأمن بالقوة لتعزيز اتجاه المجلس فيما يتعلق بحرصه على التعامل مع قضايا العدوان على قدم المساواة ودون تمييز.

لقد أماطت الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك اللثام عن إمعان المعتدي في تحديه لقرارات مجلس الأمن وعدم احترامه لها، كما حصل مؤخرا فيما يتعلق بالحظر المفروض على الطيران. وعلى عكس ما كان متوخى من تأثير القرارات المتخذة حتى الآن للجم الصرب عن مواصلة عدوانهم على شعب البوسنة والهرسك، تنبئ المؤشرات بأن الوضع المأساوي يسير نحو التدهور المستمر يوما بعد يوم.

من الواضح أن المعتدين الصرب يتصفون باللامبالاه حيال القرارات الدولية على أساس إدراكهم بانتفاء وجود إصرار دولي لتطبيق قرارات مجلس الأمن وفقا للنصوص الواردة في الفصل السابع من الميثاق. وإزاء هذا الأمر، نرى أن المسؤولية التاريخية تملي على المجتمع الدولي أن يقف بصلاية لدرء العدوان الصربي، وتمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس وفقا للمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق ينبغي رفع الحظر المفروض على استيراد الأسلحة الى البوسنة والهرسك لتمكين من الدفاع عن أراضيها ضد المعتدين الصرب.

وتعزيزا للشرعية الدولية المجسدة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) الصادر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢، ينبغي للدول الأعضاء أن لا تتغاضى عما يجري في البوسنة والهرسك، وأن تقوم بمقاطعة شاملة للصرب بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع صربيا والجبل الأسود. وتجنبا للسكان المدنيين من أن يمسه المزيد من المعاناة في الوقت الراهن، نتفق تماما مع ما ارتآه السيد مازوفسكي، المقرر الخاص المعين من قبل لجنة حقوق الإنسان، والسيدة أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من حيث الأمور الأكثر إلحاحا حاليا فيما يتعلق بإغلاق معسكرات الاحتجاز، وإنشاء ممرات لوصول الغوث الإنساني الى المدن والمناطق المحاصرة وغير ذلك من أمور.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تعيد مأساة شعب البوسنة والهرسك الى الأذهان عنوان رواية "يوميات موت متنبأ به" (Chronicle of a Death Foretold)، التي ألفها غبريل غارسيا ماركيز، الحائز على جائزة نوبل. لقد كان الرأي العام العالمي يتوقع منذ سنة ما أصبح الآن حقيقة، وهو أنه - بمعرفة تامة من البشرية، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة، وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، ووسطاء مؤتمر لندن - ينفذ الصرب عملية إفناء شعب بأكمله يحتمل أن تصبح سجلا تاريخيا لموت وقع بالفعل: في هذه الحالة، موت جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد أنشئ بيت أمم العالم هذا حتى لا تسمح الإنسانية مرة أخرى لدولة بأن تنتهك حقوق دولة أخرى وتفلت من العقاب. إن المحرقة التي ارتكبتها النظام النازي كانت تعني القضاء الكامل على اليهود في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. والمحرقة الجديدة لها اسم بغيز ورهيب: "التطهير العرقي". ويمارسها نفس الشعب الذي استبسل في قتال النازيين الذين يرتكب اليوم فظائع تضاهي فظائعهم.

لقد رفعت الأمم المتحدة من هيبتها وحقت مركزها المعنوي بالكفاح ضد التمييز وضد الفصل العنصر إلى حد كبير. وإن "التطهير العرقي" الذي يمارسه الصرب في البوسنة والهرسك يعادل الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. إن الفصل العنصري و "التطهير العرقي" وجهان لنفس العملة وهما ممارستان تنتهكان جوهر حقوق الإنسان وتنتهكان القيم المجسدة في هذه المنظمة وتعتديان عليها.

وتتضمن قائمة الفظائع والأعمال الوحشية غير المقبولة وجرائم الحرب المرتكبة من جانب الصرب مخيمات الاعتقال؛ و "التطهير العرقي"؛ والتعذيب؛ وقتل الأطفال، بناء على فكرة أن "الأطفال يجب قتلهم الآن لأنهم فيما بعد سيكبرون وسيتوجب عندئذ قتلهم على أية حال". وبالإضافة إلى هذا، توجد الآن ممارسة الاغتصاب المنهجي المنظمة لآلاف النساء والفتيات. ولا شك أنه، كما أوضحت اسلافينكا دراكوليتش، أن العالم مدين بشيء لهؤلاء النساء، اللاتي دمرت حياتهن على نحو إجرامي بهذه الطريقة الجبانة. وتبين الإحصاءات التي قدمتها بعض هؤلاء النساء بالإضافة إلى البيانات التي قدمها الجنود الصرب، حالة لا يمكن أن تقارن إلا بأسوأ الأعمال الوحشية والانتهاكات التي ارتكبتها النازية.

لقد مضى وقت طويل قبل أن تسلم الأمم المتحدة بأن ممارسات الإبادة والعدوان الوحشي التي لم يسبق لها مثيل تقريبا والتي كانت من سمات القادة الصرب ومن شجعوهم ودعموهم، ليس لها بالتأكيد أي علاقة بحسن النوايا*.

منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢ دأب الممثل الدائم للبوسنة والهرسك على الطلب من الأمين العام أن يدعم حظر تحليقات الطيران العسكري على أراضي بلاده، وإبطال مفعول المدفعية حتى يتسنى تقديم المساعدة الإنسانية وإنهاء قصف السكان المدنيين العزل. وقد حذر السفير شاكربك بكل وضوح:

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غفور زئي (أفغانستان).

"إذا لم تتخذ هذه التدابير كحد أدنى، فإن المعتدين سيعتقدون أن المجتمع العالمي الذي تمثله الأمم المتحدة، يمكن خداعه وتقويض مبادئ الإنسانية المتحضرة، التي تمثلها هذه المنظمة النبيلة".

وبعد ستة أشهر، يتضح أن المعتدين قد حققوا هدفهم. وقد نجحوا أيضا بالعودة المستمرة التي لم يوفوا بها، ومن خلال الاضطهاد والإرهاب و "التطهير العرقي"، في الاستيلاء على أكثر من ثلثي جمهورية عضو في "الهيئة الدولية".

إن اعتماد مشروع القرار هذا يأتي في الوقت الذي تقصف فيه مدينة سراييفو في محاولة وحشية ويأيسة تهدف الى احتلال وهزيمة جمهورية البوسنة والهرسك بالكامل. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكتفي بتهديد أولئك الذين يقومون بتدمير أمة والتضحية بشعب برمته. إن طبيعة العدوان الصربي تتطلب اليوم استخدام كل التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع.

لقد أُبلغت توا، منذ بضع دقائق، قبل حضوري الى المنصة، بأن أهالي بيريتشي، وكادجي وزالوجي تعرضوا للقصف مرة أخرى، في انتهاك آخر لقرارات الأمم المتحدة، وأن ١٨ طفلا آخرين قد قتلوا. وأثناء ١٩٩٢، استخدم المجتمع الدولي كل الوسائل المتاحة له، باستثناء القوة، في السعي من أجل إيجاد حل سياسي وسلمي لهذا الصراع. وإن وفدي كعضو غير دائم في مجلس الأمن، أُتيحت له الفرصة للمشاركة في كل الخطوات التي اتخذتها المنظمة من أجل حل هذه الأزمة.

إن مشروع القرار المعروض علينا يعبر عن المشاعر العامة لأعضاء منظماتنا ويصدر في الوقت المناسب نداء نهائيا الى الأطراف المتورطة في الصراع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأن تمتثل للقرارات. إنه يوضح، بتحديد أجالا محددا، أن تكتيكات التأخير استنفدت صبر العالم الآن. والمجتمع الدولي يقول من خلاله إنه لا غموض لديه حول مجرى الأحداث ولا حول من يوجهون تلك الأحداث. وفنزويلا لا يسعها سوى أن تنضم الى الإدانة الواردة فيه والى التذكرة فيما يتعلق بنطاق وعواقب التدابير التي ستفرض.

إن البديلين الواردين في مشروع القرار لا يمكن أن يكونا أوضح من ذلك: إما أن تأتي الأمم المتحدة، من خلال آلياتها للأمن الجماعي، بالحلول المطلوبة، أو أن يتحول الصراع الى صراع دولي. وواضح أن الاحتمال الأخير سي جلب الكارثة، وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لتفاديه.

A/47/PV.88

13-15

إن فنزويلا، بناء على توصية الأمين العام، وعلى ضوء جميع المعلومات المتاحة، بما في ذلك هذا القرار، ستؤيد المبادرات التي تراها ضرورية. وترى فنزويلا أنه في السياق الحالي، وكما في قرار مجلس الأمن الأخير المتعلق بالصومال، من المناسب للأمين العام أن يقترح ما يلزم من التدابير الفورية. وبعد ستة أشهر من بداية عمليات السلم لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، أعلن الفريق أول حسين علي عبد الرزاق قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في سراييفو جهارا، وهو شاهد موثوق به الى أبعد حد، أن مهمته فشلت وأنه لن يلجم العدوان الصربي إلا بالتدخل العسكري الأجنبي. إن البيانات الأخيرة الصادرة عن رئيس جمهورية فرنسا ووزير خارجية الولايات المتحدة والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي تشير الى أن مجلس الأمن سيتخذ أخيرا، وعلى نحو عاجل، قرارا تكون نتيجته التقيد بحظر التحليق فوق البوسنة والهرسك وتحقيق أهداف عسكرية معينة. لقد مرت ستة أشهر منذ أن طلبت تلك الحكومة اتخاذ هذا التدبير. وفي هذا الصدد، أعتقد أن الدليل على كيفية تصرف الزعماء الصربيين في البوسنة يكمن فيما قاله الفريق أول مورفير تاليك من القيادة الصربية الذي حذر من أن تدخلا عسكريا أجنبيا

"يمكن أن يحدث - لكن الأمريكيين الذين يذهبون الى هناك لن يخرجوا أحياء".

ومن يسمى بوزير الدفاع الصربي بوغدار سوبونك استكمل وجهة النظر تلك قائلا:

"لن نسمح بإقامة جمهورية إسلامية في قلب أوروبا. إننا حقا نساعد أوروبا والولايات

المتحدة بما نقوم به من أعمال، لذلك ليس ثمة سبب لأن يتدخلوا".

إن العالم برمته لم يدرك الأعمال الوحشية التي ارتكبتها النازيون إلا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي الواقع، ثمة فصول من ذلك التاريخ الرهيب لا تزال تكتشف حتى الآن. واليوم يستحيل القول إننا لم نعرف بتكرار تلك الجرائم ضد الجنس البشري. إن وسائل الإعلام ما فتئت تشير الى أن محرقة أخرى تقع نصب أعيننا، لكن المسلمين هم ضحاياها هذه المرة كما كان اليهود فيما مضى. ويجب علينا أن نقول إن مصداقية وسلطة الأمم المتحدة في جمهورية البوسنة والهرسك هما في هذه اللحظات بالذات في خطر.

السيد باتوكاليو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر فنلندا ببالغ القلق إزاء الحالة الخطيرة

السائدة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن المفاوضات السلمية هي السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم ومقبول عموماً للصراع. والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة الذي يرأسه السيد فانس واللورد أوين، هو للمساعدة في التوصل الى هذا الحل. ويحظى المؤتمر بكامل ثقة فنلندا وتأييدها.

إن التسوية السلمية للحرب في البوسنة والهرسك تتوقف، في المدى البعيد، على إيجاد صيغة لتعايش المجموعات الإثنية الرئيسية الثلاث التي تتكون منها جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن نرى أن المخطط الدستوري الذي قدمه مؤخراً الفريق العامل التابع للمؤتمر الذي يرأسه السيد أهتيساري، يتيح أفضل أمل في التوصل الى أسلوب التعايش اللازم بين المجموعات الإثنية. ومن ثم، فإنه من الضروري أن تجتمع الأطراف الثلاثة معا على نفس الطاولة للموافقة على المستقبل الدستوري للبوسنة والهرسك على أساس ذلك الاقتراح. ونناشد كل الأطراف أن تتغلب على العقبات المتبقية في هذا الصدد.

إن الاجتماع الوزاري للمؤتمر الذي سيعقد في جنيف غدا ينبغي أن يوضح للأطراف أن الاقتراح الدستوري المطروح هو البديل الوحيد القابل للتطبيق.

وأود أنؤكد على أن الأمر الواقع المفروض باستخدام القوة لا يمثل، ولن يكون، حلاً مقبولاً لدى المجتمع الدولي. ويجب أن يدرك الصربيون في البوسنة أن الأعمال التي أنجزوها حتى الآن لن يجنوا ثمارها. ومن الواضح، في الوقت نفسه، أن جميع أطراف الصراع يجب أن تحترم وقف إطلاق النار الذي بدأ تطبيقه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والذي وافقت جميعها عليه في الفريق العامل العسكري المختلط. والحقيقة المؤسفة التي مؤداها أنه حدثت انتهاكات لوقف إطلاق النار لا تلغي وقف إطلاق النار ذاته، ولا تعطي الحق للجميع بانتهاكه دون عقاب.

ومن البديهي أن هذا الاحترام يتضمن أيضاً احترام منطقة حظر الطيران التي أعلنها مجلس الأمن.

ولكن يبدو أن الحال ليست على هذا النحو. فمنطقة حظر الطيران انتهكها الجانب الصربي مراراً.

إن من مصلحتنا جميعاً أن نحترم سيادة جمهورية البوسنة والهرسك والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن التي تدعم تلك السيادة. ويجب على كل تدخل خارجي أن يتوقف فوراً.

وهذه الحرب تتسم على نحو خاص بأعمال بغيضة كنا نتمنى أنها أصبحت جزءاً من الماضي البعيد. وإنني أشير بطبيعة الحال، إلى السياسة والممارسة البغيضتين لما يسمى بالتطهير الإثني، الذي، مع أسفنا وجزعنا البالغين، ما زال مستمراً.

ثمة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الأعمال التي قد تشكل جرائم حرب، لا تزال ترتكب. وقد علمنا بأشكال من انتهاكات لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك تقشعر لها الأبدان، مثل اغتصاب النساء والفتيات المسلمات على نحو منهجي وواسع النطاق. ويبدو واضحاً أن الإساءات لحقوق الإنسان يرتكبها جميع أطراف الصراع باستمرار. ومع ذلك، فإن النتائج التي توصل إليها مقرر الأمم المتحدة الخاص، فضلاً عن أدلة أخرى، تشير إلى أن السلطات الصربية، التي تسيطر على أجزاء معينة من البوسنة والهرسك ومناطق في كرواتيا خاضعة لحماية الأمم المتحدة، والقيادة السياسية في صربيا بالذات، تتحملان المسؤولية الرئيسية عن ممارسة "التطهير الإثني".

ونحن نرى أنه من واجب المجتمع الدولي أن يكفل محاسبة كل أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتقديمهم للعدالة. وفنلندا تؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد كل التأييد. إن الأقوال مهمة، لكن الأفعال أهم. وفنلندا ما فتئت تتحمل نصيبها قدر استطاعتها، وما زلنا نسهم بكتيبة في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن عدد من المراقبين العسكريين.

لقد التزمت فنلندا بقبول نحو ٢٠٠ من المحتجزين السابقين وأفراد أسرهم من البوسنة والهرسك. ووفقاً للتعهد الذي قطعناه على أنفسنا في المؤتمر الوزاري في جنيف في تموز/يوليه، ننظر فنلندا أيضاً في إمكانية منح اللجوء المؤقت لمجموعة أخرى من المحتجزين السابقين.

ومع حلول فصل الشتاء أصبح أهم مسألة إنسانية التخفيف من البؤس، وتجنب الكارثة - وهو ما يرجوه الجميع. وهذا يستلزم مجدداً التعاون من جانب المسؤولين إلى أبعد حد عن خلق الأحوال الآيلة إلى وقوع الكارثة.

وفنلندا من جانبها، سوف تتقدم بمساهمة إضافية مقدارها ٢٥ مليون مارك فنلندي - أي ما يقارب ٥ ملايين دولار أمريكي - للجهود الإنسانية الدولية داخل يوغوسلافيا السابقة.

وهناك خطر وشيك يتمثل في امتداد الصراع في البوسنة والهرسك إلى بقية أجزاء يوغوسلافيا السابقة وخصوصا مقدونيا وكوسوفو. وإذا وجدت على الإطلاق حالة تستدعي العمل الوقائي، فهي هذه الحالة. ولذلك فإن فنلندا تؤيد تمام التأييد الوزع الوقائي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مقدونيا، كما تم الاتفاق بشأن ذلك في قرار مجلس الأمن ٧٩٥ (١٩٩٢) يوم الجمعة. ولقد طالبت فنلندا بهذا الوزع الوقائي منذ زمن طويل في مناطق النزاع المحتملة. وبالإضافة إلى جيراننا دول الشمال، فإننا ندرس حاليا بنشاط إمكانية تقديم مساهمة في تنفيذ القرار ٧٩٥ (١٩٩٢).

السيد شكرتي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتابع جمهورية ألبانيا والشعب الألباني باهتمام وقلق عميقين تطورت الحالة في البوسنة والهرسك في يوغوسلافيا السابقة. وهما يؤيدان تمام التأييد الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة للتوصل إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. وبما أن ألبانيا جارة للأمم التي كانت تشكل يوغوسلافيا السابقة، فإن هذا القلق يكتسي أبعادا أكبر بالنسبة لنا، دون أن يغرب عن بالنا أن نصف الأمة الألبانية يعيش في أراضي خاصة به ضمن الاتحاد اليوغوسلافي.

في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة، هناك ٣ ملايين نسمة من اللاجئين والنازحين وممن ضاقت بهم سبل العيش في المدن والقرى المحاصرة. وفي البوسنة والهرسك، هناك ٧٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى مساعدة خارجية. ويتزايد العدد يوميا على نحو متصاعد ومريع. فانتهاك الحق في الحياة وغيره من حقوق الإنسان الأساسية يجري على نطاق هائل وخطير، وهذا ينبع من ممارسة "التطهير العرقي" الذي هو أحد أهداف الحرب.

ومما يرثى له أنه، على الرغم من الجهود التي لا تتوقف والتي تبذلها المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة، فإن أول حرب تندلع في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يجر وقضها. بل على النقيض من ذلك، نراها تتواصل وتودي بحياة العديد من الناس متسببة بضرر مادي لا يحصى. إن هذه الحرب الموجهة ضد يوغوسلافيا السابقة لهي في التحليل الأخير، حرب ضد الإنسانية، وضد النظام العالمي

الجديد، وضد المنظمات الدولية والقانون الدولي. وبدافع من القلق العميق، لطالما عملت ألبانيا على استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى السياسة الشوفينية التي ينتهجها الصرب بغية إقامة صربيا الكبرى عن طريق استخدام القوة، مما ألحق الضرر بالشعوب الأخرى في يوغوسلافيا السابقة. وهذه السياسة، التي عادت بالدمار على يوغوسلافيا السابقة قد شرع في تنفيذها في ١٩٨١ ضد السكان الألبانيين في كوسوفو، وبعد ذلك، وطبقا لسيناريو دقيق، دفعت إلى اتون الحرب بكل الوحدات الفيدرالية ليوغوسلافيا السابقة تقريبا، الواحدة تلو الأخرى.

إن فشل الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قد انعكس في المحتويات المروعة للتقرير الذي قدمه السيد تاديوس مازوفسكي، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. لا شيء يمكن أن يكون أكثر كشفًا عن فقدان الاستجابة الفعالة حيال محنة شعب البوسنة والهرسك من الملاحظات الصريحة التي قدمها المقرر الخاص. لقد قال إن صلب المشكلة يكمن في المخططات الشريرة التي يخطط لها الجانب الصربي وفي انعدام القدرة لدى المجتمع الدولي على أن يواجه بفعالية هذه المخططات الهادفة إلى إقامة صربيا الكبرى عن طريق استخدام القوة. ولعل الاستجابة غير الكافية من جانب الأمم المتحدة قد شجعت الصرب على المضي في استيلائهم على الأرض وما يرافق ذلك من عمليات إبادة.

وفي الواقع، لقد وضع مجلس الأمن والجمعية العامة الخطوط التوجيهية من أجل ابتكار حلول للمشاكل في يوغوسلافيا السابقة. لقد دعيا إلى إيجاد تسوية سياسية تتفق والميثاق والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. لقد شجبا وبحق عمليات الطرد الجماعية، والاحتجاز غير المشروع وكل المحاولات الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية للأقاليم. كما أن مؤتمر لندن احتكم إلى مبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ودعت الجمعية العامة أيضا إلى التوصل إلى حلول سلمية تمشيا مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي. وذكرت بوضوح احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم الاعتراف بغنائم العدوان والاستيلاء على الأراضي بالقوة. إننا نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن التوصل إلى حل توفيقي عندما يتعلق الأمر باحترام مبادئ الميثاق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وما زالت سلطات الأمر الواقع الصربية تزاوّل تلك الممارسة في إقليم البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من الالتزامات التي نص عليها مؤتمر لندن، فإن ممارسة "التطهير العرقي" لم تتوقف خلال الشهور

الثلاثة والنصف الأخيرة، بل أنها اشتدت أيضا. ومما يؤسف له، أن أهداف تلك السياسة قد تحققت فعلا. إن السكان المسلمين الذين تعرضوا للإرهاب يتركون مدنهاهم وقراهم بأعداد هائلة.

لقد أيدت ألبانيا فرض جزاءات سياسية واقتصادية شاملة ضد المعتدي عندما بدأ القتال في البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل الماضي. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يريد تجنب تطورات تخلق فيما بعد ضرورة تطبيق التدابير العسكرية. إلا أن العديد من قرارات مجلس الأمن والاتفاقات بين أطراف الصراع لم تنفذ بعد. لقد انتهكت القوات الصربية التزاماتها المرة تلو المرة. وهناك ٦٠ في المائة على الأقل من أراضي البوسنة والهرسك في أيدي القوات الصربية. إن "التطهير العرقي" متواصل، وكذلك قصف المدنيين. ويجري ارتكاب أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان، حيث تعج المعسكرات بالمحتجزين، ويتواصل إلقاء المدنيين في غياهب السجون وتتواصل معاناة الناس من الجوع.

في هذه الحالة، حيث يعجز نظام الأمن الجماعي عن حماية دولة عضو في المنظمة، فإن جهود تلك الدولة العضو، ووفقا للمادة ٥١ من الميثاق، التي ترمي إلى طلب مساعدة أينما توافرت، يمكن تفسيرها بسهولة. فألبانيا لا تريد أن تصدق بأن المساعدة الفعالة للسكان المسلمين لا يمكن إيصالها بسبب التمييز. إن الخطر يهدد وجود بلد مستقل بحد ذاته. وهناك خطر حقيقي يتمثل في إمكانية موت مئات الآلاف من الناس بسبب الجوع والبرد والأوبئة في غضون شهور الشتاء القادم.

فالبلاذ ما زالت عرضة لعدوان ما زال مواطنوها هدفه. والخطوة الأولى والوحيدة تكمن في وقف العدوان. فإذا لم يتخذ المجتمع الدولي الخطوات الضرورية لإنهاء العدوان، فعليه أن يعترف بحق البوسنة والهرسك في الدفاع عن نفسها. والجهود السابقة لا يمكن أن تكون بديلا عن الدفاع الحازم عن النفس. فالدفاع عن النفس، المضطلع به من خلال السلطات الشرعية والقانونية، هو أقل الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل وضع حد لآلام شعب البوسنة والهرسك.

وعلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن خصوصا، أن يوضحا بصورة لا لبس فيها لجميع المتورطين في عمليات الاستيلاء على الأراضي بالقوة المسلحة أو من خلال "التطهير العرقي" بأنهما لن يتسامحا إزاء هذه الأعمال ولن يعترفا بأي شكل من الأشكال بأي كيان يقام بهذه الطريقة، وبأي ترتيب من شأنه انتهاك حرمة البوسنة والهرسك. إن ألبانيا تشجب بأقوى العبارات الممكنة ممارسة ما يسمى بـ "التطهير العرقي"

الذي ترتكبه القوى العسكرية الصربية في البوسنة والهرسك، وتصر على أن التغير الحاصل في التركيبة الإثنية للإقليم ينبغي عدم قبوله كأمر واقع.

وينبغي على زعماء الصرب أن يفهموا أن زمان الاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة قد ولى. وينبغي افهامهم قبل كل شيء بأن القوة ليست الجواب وأن أية مكاسب إقليمية يحققونها من خلال قوة السلاح وأية تغييرات ديمغرافية لهذه المناطق لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل بها، ولن يقبل بها. فالأمم المتحدة لن تقبل بتقسيم البوسنة والهرسك. إن انعدام السيطرة الدولية على الأسلحة الثقيلة والانتهاكات المتكررة للحظر على الأسلحة تشكل مصادر قلق خطير ومستمر. ولا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لاستئصال انتشار الأسلحة وتخفيض عددها في المنطقة.

ولأن الرأي العام العالمي تركز بصورة عامة على مأساة وفظائع الصراع المسلح في البوسنة والهرسك، فقد أولي اهتمام أقل للمواجهة المستمرة في كوسوفو بين السلطات الألبانية والسلطات الصربية. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها القوى السياسية الألبانية والسكان الألبانيين، ظلت الحالة، كما ورد في تقرير بعثة المقرر الخاص لحقوق الإنسان الموفدة إلى يوغوسلافيا من قبل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

"خطيرة للغاية وتتطلب الاهتمام الدولي الفوري".

لا بد من معالجة مسألة كوسوفو، التي تحمل في طياتها بذور حرب بلقانية، على نحو عاجل. لا بد من القضاء في المهد على مأساة تشبه مأساة البوسنة ولكن بأبعاد أوسع. ونرى أنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لمنع اندلاع الصراع بطرق عديدة منها وزع قوات الأمم المتحدة الوقائية على الحدود بين كوسوفو وصربيا، على غرار مراقبي المجموعة الأوروبية الذين تم وزعهم في البلدان المجاورة؛ وفرض وجود دائم إلى جانب المنظمات الإقليمية؛ واعتبار كوسوفو منطقة يحظر فيها الطيران لإجهاض العدوان الصربي هناك. إن الحل الدائم للأزمة في كوسوفو يمكن بلوغه بإبرام اتفاق سياسي فعال بين السلطات السياسية الألبانية الشرعية والسلطات الصربية.

لم يكن بوسع وزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في اجتماعهم المنعقد للتو في استكهولم إلا التأكيد على الطبيعة البالغة الخطورة للحالة في كوسوفو حيث تشير الفقرة ١٥ من الوثيقة الصادرة عن الاجتماع إلى ما يلي:

"يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكان كوسوفو. وطالب الوزراء جميع الأطراف، ولا سيما السلطات الصربية، بإبداء ما يلزم من ضبط النفس. وأعربوا عن اعتقادهم بأن وجود الأمم المتحدة في كوسوفو سيمثل خطوة إيجابية".

وبدون هذه التدابير من الصعب أن يواجه سكان كوسوفو غير المسلحين وحشية الصربيين التي لا يمكن كبح جماحها. وأصبح خطر نشوب حرب في كوسوفو من أفدح المشاكل التي يجب على الأمم المتحدة أن تناقشها.

ومن المؤسف حقا أن يكون المركز الممنوح لمليون ألباني الحكم الذاتي في الوقت الذي اعترف فيه بمركز الجمهورية للجبل الأسود الذي يبلغ عدد سكانه الـ ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة، ثلث سكان كوسوفو. إن هذه

الأعمال بدلا من أن توفر الحل للأزمة اليوغوسلافية، لا يمكن أن تحول دون اندلاع الحرب. وبدأ السكان المهددون يفقدون ثقتهم بفعالية المساعدة الدولية لأن ممثلي المنظمات الدولية ليسوا قادرين على الحيلولة دون استمرار الصراع ووضع حد للحالة المتفجرة في كوسوفو. لهذا السبب، تمثل الأزمة في يوغوسلافيا السابقة أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية، وأهمها الأمم المتحدة، خطورة ومأساوية في نفس الوقت. ويتعين على المنظمة أن تتخذ إجراء فعالا لحماية حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة وإنهاء المأساة التي تعيشها هذه الشعوب.

علينا أن نتفادى الإيحاء بأن على البلدان الصغيرة أن تشتري الأسلحة لحماية أنفسها لأن المجتمع الدولي غير راغب في مساعدتها. ينبغي وزع قوات الأمم المتحدة في كوسوفو قبل نشوب الصراع لكي نتفادى تكرار المأساة.

والبانيا، إذ تشير إلى هذه الحالة الخطيرة، لا تعرب عن قلقها المشروع إزاء المصير الذي يتعرض له نصف أهاليها فحسب، بل تود أيضا أن تسترعي الانتباه لما ينطوي عليه اندلاع الصراع بين الصرب والألبانيين من خطر كبير وحقيقي بالنسبة للسلم والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا. وانطلاقا من شعورنا بالمسؤولية عن تجنب وقوع مجزرة، تود ألبانيا من على هذا المنبر أن تلفت انتباه العالم أجمع لإراقة الدماء والإبادة اللتين تعد لهما صربيا في كوسوفو مستمدة الشجاعة على ذلك من "النجاح" الذي حققته في البوسنة والهرسك ومن الرد الضعيف من جانب المجتمع الدولي. إننا نناشد هذه المنظمة العالمية وكل بلدان العالم أن تكف يد النظام الصربي.

وتستدعي الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك اتخاذ إجراءات ملموسة مثل رفع حظر الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة والهرسك لما يتسم به هذا الحظر من تأثير غير منصف على قواتها العسكرية المقاتلة، كما تتطلب تدخلا عسكريا. فالوجود العسكري الدولي في البوسنة والهرسك، أي قوة ذات ولاية للدفاع عن ضحايا العدوان، من شأنه أن يمثل إشارة قوية لبلغراد وعملائها في البوسنة والهرسك بأن المجتمع الدولي سيضطلع بمسؤولياته ويؤازر ضحايا العدوان.

ومن الأجدر بالصرب في البوسنة والهرسك وبمؤيديهم في بلغراد أن يدركوا أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يبقى ولن يبقى مكتوف الأيدي إزاء أعمال العدوان التي يرتكبونها وأنهم سيحاسبون على جرائمهم المروعة. لقد سمع العالم ما فيه الكفاية من الأقوال. إننا نريد الأفعال.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ما زال المجتمع الدولي يواجه حالة في غاية الخطورة تتعرض فيها دولة فتية عضو في منظمنا هي البوسنة والهرسك لتهديد خطير يحيق بسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي - بل في الواقع ببقائها ذاته - مما يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وازدراء بأبسط حقوق الإنسان.

لقد كنا نأمل أن تضع عملية التسوية السلمية التي بدأت بانعقاد مؤتمر لندن الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا حدا لمأساة شعب ذلك البلد الفتية. لكن الحالة، مع عميق الحزن، ازدادت تفاقمًا، وكل يوم يمر عليها يجلب مزيدا من الموت والكوارث.

وبالإضافة إلى التدابير الجديرة بالثناء التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة والرئيسان المشاركان لمؤتمر لندن والمنظمات الإقليمية، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات بشأن هذه المسألة ولكنها لم تنفذ حتى الآن. وقد أدان مجلس الأمن بقراره ٧٨٧ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ القوات الصربية لرفضها الامتثال لتلك القرارات وطالبها أن تفي فورا بالتزاماتها بموجب تلك القرارات.

ويشير تقرير الأمين العام (A/47/747) إلى النتائج المخيبة للآمال التي أسفرت عنها الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي بسبب تعنت القوات الصربية وقاداتها. وفي الوقت الحالي لا يمكن لأحد أن يتوقع أية تطورات إيجابية يمكن أن تعطي بصيصا من الأمل لشعب البوسنة والهرسك البائس.

وتشعر المملكة المغربية بقلق بالغ إزاء سفك الدماء والمأساة في البوسنة والهرسك. فالفظائع المرتكبة والإرهاب المنظم الذي يمارسه الصربيون دون عقاب وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي، وتعنتهم المستمر وسلوكهم المتشدد تجاه المدنيين الأبرياء العزل، تدعو إلى الشك في أن ينتهي هذا الصراع نهاية سلمية وعادلة.

فبسبب ممارسة "التطهير الإثني" المخجلة، الرامية إلى تحقيق المآرب التوسعية للقومية الصربية، أجبر ما ينيف على ٣ ملايين من الأبرياء، المسلمين على وجه التحديد، على مغادرة ديارهم وجرى ترحيلهم، مما أدى الى موجة عالية من اللاجئين الذين تدفقوا إلى البلدان المجاورة.

وقبل وقت قريب جدا أمرت القوات الصربية سكان سراييفو بمغادرة المدينة، التي تتعرض، شأنها شأن العديد من المدن الأخرى في البوسنة، للحصار والقصف منذ شهور عديدة. كذلك لا تزال قوات العدوان تحتجز عشرات الألوف من المدنيين في معسكرات الاعتقال ومراكز الاحتجاز، حيث يتعرضون لأشد أنواع المعاملة لإنسانية وإهانة. وتتعرض النساء لإرهاب لا يمكن وصفه. والمسنون يعذبون وحتى الأطفال لا يستثنون من ذلك. وقد قال المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان:

"إن حالة السكان المسلمين مأساوية بصفة خاصة، وهم يشعرون بأنهم مهددون بالإبادة ...

وهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فورية متسقة". (A/47/418، الفقرتان ٥٢ و ٥٧)

وبعبارة أخرى، يتوجب على المجتمع الدولي أن يرد بقوة على هذه الممارسات، التي تتنافى مع عصرنا هذا، وهي ممارسات بغيضة من الناحية القانونية والناحية الأخلاقية.

إن وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، في نهاية الدورة غير العادية في جدة في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتخذوا قرارات تعبر بوضوح عن الشواغل الخطيرة للمجتمع الإسلامي ورغبته في الاضطلاع بدور بناء وفعال لكفالة تسوية سريعة للأزمة التي تمزق البوسنة والهرسك. وبذلك الروح، إن وزراء خارجية البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أكدوا من جديد، في اجتماعهم يومي ١٠ و ١١ من كانون الأول/ديسمبر في الرباط، التزامهم بالقرارات المتخذة في الدورة غير العادية في جدة وتأييدهم لشعب البوسنة والهرسك. وعلى نحو أكثر تحديدا، دعوا مجلس الأمن الى اتخاذ موقف أكثر حزما فيما يتصل بالصرب وضمان تنفيذ واحترام القرارات ذات الصلة من أجل وضع نهاية للعدوان.

إن نطاق المأساة الإنسانية واستمرار التحدي للمجتمع الدولي من جانب القوات الصربية وقادتها لا يتركان لمجلس الأمن بدولا سوى اللجوء الى عمل إنفاذي بمقتضى الفصل السابع من الميثاق لإنهاء هذه الحالة التي لا يمكن تصديقتها.

ألا ينبغي لمجلس الأمن في هذه المرحلة أن يعني أخيرا الحكومة الشرعية للبوسنة والهرسك من الحظر المفروض على الأسلحة حتى يتسنى لها ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس؟ ألم يحن للمجتمع الدولي أن يضمن الالتزام الدقيق بالجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود، وضمان رصد حدود البوسنة والهرسك لوقف الدعم العسكري المتقدم لقوى العدوان، وأخيرا السماح بعودة اللاجئين والمشردين البوسنيين؟

كذلك، أليس من المستحسن التعجيل الآن بإنشاء المحكمة الدولية التي تكلمنا عنها كثيرا حتى يتسنى لنا أخيرا تحديد المسؤولية الشخصية والجماعية عن الجرائم ضد البشرية؟

وفي حين نتوقع أن يتخذ المجتمع الدولي كل هذه الإجراءات الجديدة، لا ننسى الجهود الدؤوبة التي تبذلها يوميا المنظمات الإنسانية في وسط إراقة الدماء والفظائع لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق وتوزيعها.

ونحن نحیی الجهود الجديدة بالثناء التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات الإنسانية التي تستحق حقا تهادننا القلبية على روح التضحية بالذات التي تؤدي بها عملها. ويجب أن نحرص دوما على توفير سلامتها وحمايتها.

إن النداء الموجه مرة أخرى في جدة من جانب البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، صرخة إنذار ينبغي أخذها مأخذ الجد. إن مصداقية منظمنا العالمية في خطر. والواقع أنه في الوقت الذي تجري فيه إقامة النظام العالمي الجديد على أساس احترام مبادئ القانون الدولي، من غير المتصور أن تكون الأمم المتحدة عاجزة عن وضع نهاية لهذا العدوان على إحدى دولها الأعضاء وأخيرا لإنهاء معاناة السكان المدنيين الأبرياء التي يجلب عنها الوصف.

السيد حديد (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ما فتى الوفد الجزائري يشعر بالقلق إزاء التدهور الواضح في الحالة في البوسنة والهرسك منذ استئناف الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة بجلسات خصصت لذلك الموضوع. ويجب الاعتراف بأنه في كل اجتماع ذي صلة بهذا الموضوع تعقده أية هيئة من هيئات الأمم المتحدة أصبح من المألوف للأسف القول بأنه حيال المأساة التي يعاني منها يوميا شعب البوسنة والهرسك لم تحقق التدابير المتخذة النتائج المرجوة.

وقبل بضعة أشهر استرعى بلدي انتباه مجلس الأمن إلى هذه الحالة الصعبة بوجه خاص وإلى مخاطر التصعيد الكامنة فيها. وعلى الرغم من قرارات المجتمع الدولي وجميع المبادرات المختلفة، فإن مأساة جمهورية البوسنة والهرسك مستمرة وتكتسي يوميا أبعادا جديدة مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن السيطرة عليها تهدد بقاء الجمهورية وتهدد حقا السلم والاستقرار في منطقة البلقان بأكملها.

واليوم، في ضوء التطورات المأساوية في البوسنة والهرسك، إن المجتمع الدولي بأكمله مدعو مرة أخرى الى اتخاذ إجراء في الموضوع. إننا نحتاج الى انتهاج نهج جديد إزاء الحقائق الأساسية التي حددت فعلا. ويبدو لنا أن المجتمع الدولي سيتعين عليه معالجة الأبعاد الأساسية الثلاثة لمشكلة البوسنة والهرسك. أولا، البعد الأخلاقي يحملنا على الإعراب عن تأييدنا الاجماعي الفعال لشعب البوسنة والهرسك في مقاومته المستمرة للعدوان والتعصب. فضلا عن ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوخى اليقظة إزاء الممارسات المدانة المتمثلة في "التطهير الإثني" والترحيل الإجباري لجماعات سكانية كاملة وسائر انتهاكات حقوق الإنسان وأن يتوخى الردود الكافية عليها. وإن قرارات مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان لا ينبغي أن تظل مجرد حبر على ورق دون دعوة لاتخاذ تدابير فعالة.

ثانيا، البعد السياسي يتطلب منا عدم الاستسلام الى الاغراء بأن نظل مكتوفي الأيدي؛ وخاصة ينبغي أن نضمن رفض المكاسب الإقليمية المتحققة بطريق القوة. كذلك ينبغي أن نضمن الاحترام الكامل لاستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص، في جملة أمور، الى قرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢)، الذي يبدو أن أحكامه تشكل أساسا مقبولا لتسوية عادلة للمشكلة.

ثالثا، البعد الإنساني يحملنا على قبول تحدي تقديم المساعدة الإنسانية لسكان البوسنة المعانين من الجوع والعوز والبرد وخاصة خلال موسم الشتاء الحالي. وهذا ينبغي أن يؤدي بنا الى رفع روحنا التضامنية وتقديم إسهامات أكثر ملاءمة لبرنامج العمل الموحد المشترك بين الوكالات والنداء من أجل يوغوسلافيا السابقة حتى نستطيع أن نلبي الاحتياجات الإنسانية للسكان وخاصة في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد من المحزن أن نلاحظ بصفة خاصة أن الأمين العام في تقريره بشأن الحالة في البوسنة والهرسك يؤكد على نقص التدابير المتخذة لضمان المساعدة اللازمة من جانب شتى الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة.

إن وفد الجزائر، بمشاركته في تقديم مشروع قرار في إطار هذا البند، يعرب عن تأييده للأخذ بنهج متماسك وفعال. إن الجمعية العامة، وفقا لمشروع القرار الذي يؤكد تأكيداً خاصاً على ضرورة أن يأخذ مجلس الأمن بنهج جديد إزاء المشكلة، مع إمكانية الوصول إلى الوسائل الصحيحة، تدعو الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين. وبمطالبتنا باتخاذ تدابير من هذا القبيل، لم يعد بالامكان تأخيرها، نريد، أولاً وقبل كل شيء، أن نعطي زخماً جديداً للجهود القائمة الرامية إلى تطبيق حل شامل لمشكلة البوسنة والهرسك.

على ضوء التجربة الأخيرة، نعتقد أنه يتعين على الجمعية العامة أن توفر لنفسها الوسائل اللازمة للتصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. وقد حدد مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، في الدورة الاستثنائية السادسة التي عقدت مؤخراً في جدة، إطاراً وطرائق للإجراء الجديد المتوقع من المجتمع الدولي.

السيد علي (اليمن): هناك في البوسنة والهرسك يتم تلطيخ صفحات التاريخ الإنساني بسواد الأعمال الوحشية والهمجية التي تتنافى مع تراكم القيم الأخلاقية للبشرية وهي تطل على عتبات القرن الحادي والعشرين.

في البوسنة والهرسك يتم تشويه وجه الطفولة البريء، واجهاض بسماتها الرائعة، واغتصاب النساء الشابات المسلمات وهن في عمر الورود. وهناك، سيدي الرئيس، تغرب شمس الحضارة وتغشى نفوس الصرب عفونة الحقد العرقي، وانتحار الضمير. إذ يصرح قائد فرقة الصقور الصربي، سينشافوتشنيك، في لقاء صحفي مع صحيفة "دير شبيغل" أنه قام بدور الجلاد في عملية الإعدام الجماعي لمئات من المسلمين في سراييفو. وقرر بأن فرقة الصقور، البالغ عدد أفرادها ٥٠٠ مقاتل، تتولى إعدام الأسرى المسلمين في مواقع أسرهم حتى لا تتحمل تكاليف نقلهم والصرف عليهم في داخل السجون. وواصل سينشافوتشنيك كلامه متحدياً كل المبادئ الدولية وما يرتبط بها من حقوق الإنسان قائلاً "إن هدف فرقة الصقور هو القضاء على المسلمين في البوسنة والهرسك، ولا خلاص لهم من الموت، إلا بانخراطهم كأقلية في القومية الصربية أو الكرواتية."

وقد تناهى الى أسماعنا للتو معلومات تفيد بأن الغزاة الصرب قد استخدموا الطائرات في هجوم على القرى المليئة باللاجئين، وبالذات تلك الواقعة على نهر درينه في خط التماس مع الحدود الصربية، كيرتي وتيفرا وزالوديا ولوزنيتشكايا وراديكايا. وقد ذهب ضحية هذا الهجوم ٧٠ شخصا، من بينهم ١٨ شابا.

إن المجتمع الدولي يواجه أحد أخطر التحديات وهو يخوض غمار مرحلة انتقالية اتسمت بالميل نحو تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وبذل المزيد من الجهود نحو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وفي هذا السياق إن وفد بلادي إذ يستنكر الجرائم الصربية التي ترتكب ضد شعب وأراضي جمهورية البوسنة والهرسك، يطالب باتخاذ إجراءات فعالة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ المؤرخ في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ والذي طالب، في جملة أمور، بالوقف الفوري للقتال والبحث عن حل سلمي، كما تضمن إدانة صريحة وقوية لانتهاك سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وكذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ والذي تضمن تدابير إضافية ملائمة شملت العقوبات وفرض حظر على الطيران العسكري فوق البوسنة والهرسك وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء القتال واستعادة وحدة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها.

وفي نفس الاتجاه فإننا ندعم الجهود المخلصة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والمجموعة الأوروبية، بشأن الأوضاع البالغة التردّي في البوسنة والهرسك، ويمكن التفكير بوجه عام في اعتماد نهج ثلاثي في هذا المسعى على المستويات الإنسانية والسياسية والعسكرية. إلا أننا نلفت الانتباه الى مغبة التقاعس عن اتخاذ القرارات الحاسمة في المرحلة الراهنة فهناك ٤٠٠ ألف نسمة يهددهم صقيع الشتاء القارس، والجوع وانتشار الأوبئة الفتاكة ورصاص وقنابل الحقد الأعمى للصرب. وتبرز الحاجة إزاء الأوضاع المتفاقمة الى إنشاء مناطق آمنة بغية حماية المدنيين من السكان في البوسنة والهرسك من حملات الإبادة التي يقوم بها الصرب. كما أن الوقت قد حان لأن يتحلّى مجلس الأمن بالعزيمة السياسية، وذلك بإصدار قرار بالاستخدام لكل الصلاحيات المخولة له بموجب أحكام المادة السابعة

من الميثاق. ولا بد من اتخاذ قرار مشابه لما حدث في الصومال. ولسنا بحاجة الى تأكيد القناعة بأن الصرب لن يتم ردعهم إلا بمنطق القوة، بما في ذلك القوة العسكرية.

وختاماً، إن وفد بلادي سيؤيد تأييداً مطلقاً مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة، حيث أن التدابير المقترحة القيام بها تعكس فداحة الأوضاع على الساحة في البوسنة والهرسك. وإننا نعبر عن عميق امتناننا للأمين العام والرئيسين النظيرين سايروس فانس واللورد أوين ومقرر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جهودهم المثمرة في الإسهام لحل مأساة البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد انساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة المأساوية في البوسنة

والهرسك مصدر قلق وألم عميقين لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي من البداية عن قلقه بشأن هذه الحالة واتخذ عددا من المبادرات بغية زيادة حساسية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بمحنة شعب البوسنة والهرسك والسكان المسلمين في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا سابقا ولتعبئة رد فعل على هذه المحنة. وفي الآونة الأخيرة تدهورت الحالة في البوسنة على نحو سريع. وقد استجابت منظمة المؤتمر الإسلامي لهذه التطورات الأليمة. وفي بياني هذا سأسرد بإيجاز التطورات الرئيسية والجهود التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي لإنهاء الصراع في البوسنة والهرسك.

ويأمل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تلتفت الجمعية العامة الى شواغلنا وأن تجد في وجهات نظرنا ما يساعدها في استعراض الحالة في البوسنة والهرسك وفي اتخاذ مقررات أخرى واجبة لتكثيف جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستعادة السلم والمحافظة على وحدة واستقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك.

ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٢ يتبع الجيش الشعبي اليوغوسلافي والمطر فون الصرب سياسة منتظمة تشابه أعمال إبادة الجنس ضد المسلمين والكروات في البوسنة والهرسك. لقد احتل الصربيون أكثر من ثلثي أراضي جمهورية البوسنة. وإن أكثر من ثلث السكان، أي ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة، شردوا قسرا من مناطقهم عن طريق سياسة "التطهير الإثني". ونتج عن هذا الصراع معاناة لا يمكن تصورها للمسلمين الذين يقتلون ويشوهون ويغتصبون ويجردون من كرامتهم في معسكرات الاعتقال التي تذكرنا بأشد الأمثلة على الوحشية حقارة في التاريخ الحديث.

ومنذ عهد قريب اتجهت هذه الحرب نحو الشمال، والهدف الظاهري للصرب من وراء ذلك هو محاصرة البوسنة والهرسك محاصرة كاملة وإحكام قبضتهم عليها. وبالإضافة الى ذلك هناك إمكانية متزايدة أن يمتد الصراع الى سانيك وكوسوفو ومقدونيا وفويفودينا والمناطق الأخرى التي يسكنها المسلمون.

وتنظر منظمة المؤتمر الإسلامى الى هذه الأحداث المروعة باشمئزاز وتشارك في الغضب العالمى الذى أعرب عنه إزاء الفضائع التى يرتكبها ضد شعب البوسنة والهرسك الجيش الشعبى اليوغوسلافى والميليشيات الصربية.

إن نتائج وآثار القومية الصربية ذات النزعة القتالية والرامية الى تحقيق "صربيا الكبرى" على بقايا يوغوسلافيا السابقة، لا تحتاج الى بيان. إن السعي المطلق العنان لتحقيق هذا "الوهم" من شأنه أن يكون كارثة على المنطقة كلها. لقد قرر مجلس الأمن على نحو مناسب أن الحالة في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن مؤتمر القمة الإسلامى السادس الذى عقد في دكاكر بجمهورية السنغال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أعرب في جملة أمور عن قلقه بشأن التطورات المشؤومة في يوغوسلافيا وعن تأييده لجهود المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة في سعيهما لإيجاد تسوية عادلة ورفضه للحلول التى تفرض بالقوة. وبالإضافة الى ذلك، "يعرب المؤتمر عن خشيته أن تمتد العمليات الحربية الى جمهورية البوسنة والهرسك، كما

يعرب عن مساندته لوحدة أراضيها ولقيادتها المنتخبة شرعيا" (A/47/88، الفقرة ٤٣)

ولسوء الطالع، فعلى الرغم من الجهود التى تبذلها جمهورية البوسنة والهرسك تحت قيادة الرئيس اليجا عزتبيغوفيتش للمحافظة على السلم، أصابت الحرب شعب البوسنة. وسعت صربيا الى تخريب وتدمير المسار السلمى والديمقراطى الذى اعتمده شعب البوسنة والهرسك لتحقيق طموحاته المشروعة في الاستقلال التى تجلت في نتيجة الاستفتاء الذى عقد في آذار/مارس ١٩٩٢.

لقد انغمست القوات الصربية في أعمال القتل الجماعى، وأصبح الشعب في البوسنة والهرسك خاضعا لسياسة وحشية تتمثل في الحصار والتجويع والطرده الجماعى الذى يسمى بتعريف لطيف "التطهير الإثنى"، وترمي هذه السياسة الى تغيير التكوين الديمغرافى للجمهورية. ومرة بعد أخرى يكشف النقاب عن وجود أكثر من ١٠٠ من هذه المعسكرات حيث يعيش المسلمون البوسنيون والكروات تحت ظروف لاإنسانية على الإطلاق. لقد انتهكت صربيا على نحو صارخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى وتعتبر أعمالها عن ازدراؤها الكامل لكل قواعد السلوك للأمم المتحدة وللنظام الإنساني الدولى.

إن البوسنة والهرسك كانت إحدى الجمهوريات الست المكونة ليوغوسلافيا السابقة. وقد أنهت الانتخابات الحرة التي أجريت في هذه الجمهوريات الست في عام ١٩٩٠ الحكم الشيوعي في أربع منها. وصوتت سلوفينيا وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا ضد الشيوعية وانتخبت حكومات لها ميول وطنية. وبقيت صربيا والجبل الأسود شيوعيتين. وصربيا، التي أعادت انتخاب الشيوعيين الذين يسمون أنفسهم الآن بالاشتراكيين، أرادت أن تبقي يوغوسلافيا اتحادا فدرالي يحكم حكما مركزيا. وأيدها في ذلك الجبل الأسود. وتفاقم الخوف من السيطرة الصربية نتيجة للإجراءات الصارمة التي اتخذت ضد الألبان المسلمين الإثنيين في كوسوفو في السنين القليلة الماضية وخاصة عندما وضعت بلغراد هذه المقاطعة تحت حكمها المباشر والقمعي المتطرف.

وأعلنت البوسنة والهرسك استقلالها في حزيران/يونيه ١٩٩١ وواجهت القوات الاتحادية عسكريا وأدى ذلك الى خسائر في الأرواح وتدمير كبير في الممتلكات، وأعلنت مقدونيا أيضا استقلالها في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وعندما نشب القتال في سلوفينيا ثم في كرواتيا حاولت المجموعة الأوروبية أن تتوسط في الأزمة. وسعت في مؤتمرها المعني بيوغوسلافيا الى منع حدوث كارثة عن طريق إيجاد حل تفاوضي. ولكن وقف إطلاق النار الذي تكرر عدة مرات بناء على وساطة المجموعة الأوروبية لإنهاء القتال لم يجر التقيد به.

ولئن كانت سلطات بلغراد قد أمرت القوات الاتحادية بأن تنسحب من سلوفينيا في تموز/يوليه ١٩٩١، فإن الحرب في كرواتيا تصاعدت. وفي آخر الأمر فرض مجلس الأمن بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) الذي اتخذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، حظرا على الأسلحة ضد يوغوسلافيا. وأقر المجلس بقراره ٧٢٤ (١٩٩١) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الخطة بوزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بناء على اقتراح الأمين العام. وظلت مسألة وزع قوات حفظ السلام هذه تحت نظر مجلس الأمن الذي اتخذ القرار ٧٢٧ (١٩٩٢) بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، والقرار ٧٤٠ (١٩٩٢) بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢. وبتاريخ ٢١ شباط/فبراير قرر مجلس الأمن بقراره ٧٤٣ (١٩٩٢) أن ينشئ تحت سلطته قوة الأمم المتحدة للحماية. واتخذ مجلس الأمن كذلك القرار ٧٤٩ (١٩٩٢) المؤرخ في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ الذي ناشد فيه في جملة أمور جميع الأطراف والمعنيين الآخرين في البوسنة والهرسك أن يتعاونوا مع جهود المجموعة الأوروبية لتحقيق وقف إطلاق النار والسعي الى حل سياسي تفاوضي. وأنشئ مقر قوة الأمم المتحدة للحماية في سراييفو. وبشكل عام كانت قوة الأمم المتحدة للحماية مسؤولة على نحو أولي عن حفظ السلام في المناطق المحددة في كرواتيا.

وخلال هذا الوقت كله حاولت حكومة جمهورية البوسنة والهرسك جهدها لإبقاء الجمهورية بعيدا عن الصراع بين الصرب والكروات، بيد أنه في أعقاب الاستفتاء الذي أجري في ٢٩ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ١٩٩٢، والذي أعلن بموجبه شعب البوسنة والهرسك استقلاله، بدأ المتطرفون الصرب بتأييد كامل من الجيش الشعبي اليوغوسلافي هجومهم القاسي على المسلمين البوسنيين والكروات.

إن جمهورية البوسنة والهرسك التي تبلغ مساحتها الكلية ٥١ ١٢٩ كيلومترا مربعا، يسكنها ٤,٤ مليون نسمة، كان أكثر من ٤٤ في المائة منهم من المسلمين، و ٢٨ في المائة من الصرب و ١٦ في المائة من الكروات. ومنذ أقل من عام كان الجميع يعيشون هناك في وئام. ومن سوء الطالع حقا أن استغل الصرب الاختلافات الدينية والعرقية لتبرير أعمال العنف ضد هؤلاء الناس المحبين للسلم.

إن الحزب الديمقراطي الصربي في البوسنة والهرسك، تحت قيادة رادوفان كاراتشيك يقف في صدارة هذه الحملة وهو يحظى بتأييد نشط من الجيش الصربي والقوات المتطرفة. وحتى لو انسحب الجيش الشعبي اليوغوسلافي، فإن العناصر الصربية البوسنية التابعة له والتي يقدر عددها بما يزيد على ٥٠ ٠٠٠ شخص ستبقى في الجمهورية بما تملكه من أسلحة كثيرة لمواصلة القتال ضد المسلمين والكروات في البوسنة والهرسك وللحصول على مكاسب إقليمية بغية تنفيذ مخطط بلغراد المشين بإنشاء "صربيا الكبرى".

وقد منعت آلية الحرب الصربية وكالات الإغاثة الدولية من حرية الوصول الآمن لتقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب البوسنة والهرسك. واضطرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى وقف عملياتها عدة مرات في البوسنة والهرسك وإلى سحب ممثليها بعد الهجوم على قوافل الإغاثة. بل أن أحد ممثلي اللجنة قتلته القوات الصربية.

وحتى قوافل الإغاثة التي تصحبها قوات الأمم المتحدة هوجمت. وتعرضت للإعاقة إلى حد كبير جميع الطرق الجوية والبحرية التي تمر منها المساعدة الإنسانية التي يحتاجها شعب البوسنة والهرسك على نحو عاجل. وأجبر مئات الألوف من مسلمي البوسنة ومن الكروات على اللجوء إلى جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا المجاورتين. وقد أدت هذه الأزمة في الواقع إلى نشوء أسوأ مشكلة لاجئين عرفت أوروبا.

وإزاء هذه الأحداث المأساوية الجارية، اتخذ الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي زمام المبادرة لتعبئة كل إمكانيات المنظمة السياسية والدبلوماسية والمعنوية من أجل استعادة السلم والمحافظة على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وأعرب الأمين العام في بيانات رسمية عديدة عن بالغ القلق الذي تشعر به المنظمة إزاء الحالة السريعة التردّي في البوسنة والهرسك، كما أدان بقوة العدوان والفظائع الصربية التي ترتكب ضد شعب البوسنة والهرسك.

وعقب إعلان استقلال جمهورية البوسنة والهرسك مباشرة حث الأمين العام الدول الأعضاء على أن تعترف بهذه الجمهورية على نحو مبكر. وناشد الأمين العام أيضا المجتمع الدولي أن يحيط علما على نحو فوري بالحالة المتفاقمة وذلك لاتخاذ تدابير حازمة لإنهاء أعمال العنف والاضطهاد التي يتعرض لها المسلمون في البوسنة. كما أعرب الأمين العام عن تأييده لجهود المجموعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي.

وفي آذار/مارس ١٩٩٢ اجتمع الأمين العام برئيس جمهورية البوسنة والهرسك فخامة السيد علي عزت بيغوفيتش في مكة المكرمة وتبادل معه الآراء بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وأعرب عن تضامن المنظمة التام مع حكومة وشعب البوسنة والهرسك وعن دعمها الكامل لهما.

وفي أوائل أيار/مايو ١٩٩٢، أوفد الأمين العام للمنظمة أمينها العام المساعد للشؤون السياسية إلى المنطقة. وقد ذهب وفد المنظمة إلى زغرب، ولكنه لم يتمكن من دخول جمهورية البوسنة والهرسك بسبب

الحصار البري والجوي المفروض عليها. ومع ذلك فقد اجتمع الوفد مع شخصيات عديدة من بينها نائب رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، ونائب رئيس حزب العمل الديمقراطي للبوسنة والهرسك، وغيرهما من القيادات والشخصيات الإسلامية البارزة في الجمهورية. وزار وفد المنظمة أيضا اللاجئين من البوسنة والهرسك الذين التجأوا الى جمهورية كرواتيا.

ووجه زعماء جمهورية البوسنة والهرسك نداءات عديدة تطلب المساعدة الدولية. وتلقى الأمين العام رسائل بهذا المعنى من رئيس جمهورية البوسنة والهرسك ومن وزير خارجيتها. وعلاوة على ذلك، طلبت حكومة البوسنة والهرسك الى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة التدخل العسكري لإنقاذ شعب الجمهورية. وفي الوقت نفسه، وجهت حكومة جمهورية كرواتيا نظر الأمين العام الى الحالة المتردية في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، وطلبت الى منظمة المؤتمر الإسلامي بذل قصارى جهدها لوقف القتال الدائر هناك. كما وجهت حكومة جمهورية سلوفينيا نظر الأمين العام الى حالة اللاجئين وطلبت الى المنظمة تقديم المساعدة المالية والمادية.

وتلقى الأمين العام أيضا رسائل عديدة من الدول الأعضاء تعرب فيها عن قلقها إزاء الحالة، وتحث المنظمة على مساعدة مسلمي البوسنة والهرسك.

وأجرى الأمين العام اتصالات وثيقة برئيس مؤتمر القمة الإسلامية السادس فخامة السيد عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال وكذلك برئيس المؤتمر الإسلامي العشرين لوزراء الخارجية معالي السيد شيتين وزير خارجية جمهورية تركيا بشأن الحالة.

ومع استمرار تدهور الحالة، كثفت المنظمة جهودها في الأمم المتحدة من أجل كفالة اعتماد تدابير حازمة من جانب مجلس الأمن لإنهاء الصراع. وطلب الأمين العام الى جميع الدول الأعضاء بذل جهود فردية وجماعية في الأمم المتحدة، وفي هذا السياق نشطت المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة.

وقد عقدت المجموعة الإسلامية أول اجتماعاتها على مستوى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢. وأدانت الدول الأعضاء بقوة العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك، وأعربت عن تضامنها الكامل مع حكومة وشعب الجمهورية. وطالبت المجموعة بأن تسحب صربيا على الفور جيشها المحتل من البوسنة والهرسك. كما طالبت بتسريح قوات الميليشيات الصربية التي هي امتداد للجيش الصربي.

وحثت المجموعة المجتمع الدولي، وخصوصا الأمم المتحدة، على اتخاذ موقف حازم ضد العدوان الصربي على البوسنة والهرسك. ودعت الى فرض جزاءات ضد صربيا، ورحبت بقرارات المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة بسحب السفراء من بلغراد. ورأت المجموعة أن من الأمور الحتمية أن تبقى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والتي يوجد مقرها في سراييفو، وأن تتخذ تدابير واجبة لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وعقب انتهاء ذلك الاجتماع مباشرة، وجه رئيس المجموعة، وهو الممثل الدائم لتركيا، طلبا رسميا باسم المجموعة الى رئيس مجلس الأمن لعقد جلسة للمجلس، ونقل إليه آراء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ونقلت تلك الآراء أيضا الى الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، اتخذ مجلس الأمن في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ القرار ٧٥٢ (١٩٩٢) بشأن البوسنة والهرسك. وفي بيان رسمي صدر في ١٦ أيار/مايو لاحظ الأمين العام أن قرار المجلس خطوة أولى هامة صوب الاضطلاع بدور أوفى وأنشط من جانب مجلس الأمن فيما يتعلق بالصراع في البوسنة والهرسك. وأعربت المنظمة عن تأييدها التام لمطالبة مجلس الأمن بأن توقف كل الأطراف المعنية القتال فورا، وتحترم وقف إطلاق النار احترامًا كاملاً وتتعاون من أجل التوصل الى حل سياسي تفاوضي يحترم المبدأ القائل بعدم قبول أي تغيير للحدود بالقوة.

وفي الوقت نفسه، كثفت منظمة المؤتمر الإسلامي جهودها من أجل كفالة حصول جمهورية البوسنة والهرسك على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ووجه الأمين العام رسائل بهذا المعنى الى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإلى الدول الأعضاء بالمنظمة حثهم فيها على بذل قصارى جهدهم لمعارضة ادعاء صربيا بأنها الدولة التي خلفت يوغوسلافيا السابقة.

واجتمعت المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ من أجل تنسيق جهود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بعضوية البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة. وبفضل هذه الجهود، تم قبول جمهورية البوسنة والهرسك بالإضافة الى جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، ونظرا لعدم حدوث أي تحسن في الحالة في البوسنة والهرسك، قام الأمين العام، واضعا في اعتباره الحاجة الى اتخاذ تدابير حازمة من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

بمناشدة الأمم المتحدة أن تعمل بسرعة وعلى نحو حاسم لإنهاء الصراع. ووجه رسائل الى الدول الأعضاء في المنظمة يحثها على القيام بجملة أمور من بينها تكثيف جهودها في الأمم المتحدة في هذا الصدد. كما طلب الى الدول الأعضاء أن تعترف في وقت مبكر بجمهورية البوسنة والهرسك، وأن تواصل معارضة إدعاء صربيا بأنها الدولة الخلف ليوغوسلافيا سابقا، وأن تسحب سفراءها من بلغراد، وأن تخفض مستوى علاقاتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك من العلاقات مع صربيا.

كما وجه الأمين العام للمنظمة رسالة الى وزير خارجية جمهورية اندونيسيا يحث فيها اجتماع مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز المنعقد على المستوى الوزاري في جزيرة بالي على اتخاذ موقف حازم ضد العدوان الصربي في البوسنة والهرسك. وبعث الأمين العام برسالة منفصلة الى حركة عدم الانحياز يطلب فيها أن تكثف بلدان عدم الانحياز جهودها لصالح استعادة السلم والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك. وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ اجتمعت المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة مرة أخرى، وحثت مجلس الأمن على أن يتخذ جزاءات إلزامية شاملة ضد صربيا. وفي ٣٠ أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) الذي قرر فيه جملة أمور من بينها أن الحالة في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، قرر المجلس فرض جزاءات اقتصادية، وحظر على النفط، وحظر على الطيران ضد صربيا والجبل الأسود. وقرر كذلك تجميد جميع الأرصدة الصربية في الخارج. كما قرر أن تخفض جميع الدول عدد الموظفين والبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية في صربيا والجبل الأسود.

وقد رحب الأمين العام باعتماد مجلس الأمن للجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بقرار المجموعة الأوروبية بتطبيق الجزاءات الاقتصادية ضد صربيا اعتبارا من أول حزيران/يونيه ١٩٩٢.

ومما يؤسف له أن رد فعل السلطات الصربية على قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) كان ينطوي على الازدراء. وقد أعلنت القيادة في بلغراد متحدية أن ذلك كان الثمن الذي يتعين على صربيا أن تدفعه لدمها

الصرب خارج حدودها. ومرة أخرى تعرضت كرواتيا ودوبروفنيك لهجمات من القوات الصربية. وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٥٨ (١٩٩٢) الذي قرر بموجبه جملة أمور من بينها توسيع نطاق ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وزيادة عدد أفرادها، وأذن للأمين العام أن يقوم، عندما يتراءى له أن ذلك، حسب الاقتضاء، بوزع المراقبين العسكريين وما يتصل بهم من أفراد ومعدات.

ونظرا لاستمرار تردّي الحالة في البوسنة والهرسك، وعقب مشاورات مكثفة فيما بين الدول الأعضاء، عقدت دورة استثنائية لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة في اسطنبول بتركيا خلال يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢. واتخذ المؤتمر القرار (د-١/٥) بشأن الحالة في البوسنة والهرسك الذي أكد المؤتمر فيه من جديد، بين جملة أمور، تضامنه الكامل مع حكومة جمهورية البوسنة والهرسك وشعبها ودعمه الكامل لهما في كفاحهما العادل لحماية سيادتهما واستقلالهما السياسي وسلامتهما الإقليمية ووحدتهما.

وأدان بشدة أعمال العنف والاستخدام العشوائي للقوة من قبل الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات غير النظامية الصربية في جمهورية البوسنة والهرسك، وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي اعترفت باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك والتي تقدم المساعدة الإنسانية لشعب تلك الجمهورية. ودعا الدول الأعضاء إلى الاعتراف بجمهورية البوسنة والهرسك فوراً إن لم تفعل ذلك بعد. وطالب بسحب وحدات الجيش الوطني اليوغوسلافي الموجودة الآن في البوسنة والهرسك أو بأن تخضع نفسها لسلطة حكومة البوسنة والهرسك، أو بأن ينزع سلاحها وبأن تسرح، وبأن توضع أسلحتها تحت المراقبة الدولية الفعالة.

ورحب المؤتمر بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأيد تمام التأييد هذه التدابير بفرض جزاءات شاملة وملزمة على صربيا والجبل الأسود، بما في ذلك فرض حظر على توريد النفط. وحث كل الدول على التقيد التام بهذه الجزاءات. ودعا إلى احترام الترتيبات الراهنة لوقف إطلاق النار ومبادئ القانون الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف ذات الصلة.

وأدان المؤتمر بشدة عدم تقيد القيادة الصربية في بلغراد والبوسنة والهرسك بكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تستند إلى المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالجزاءات الاقتصادية. وحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الاستناد إلى المادة ٤٢ من الفصل السابع التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات منسقة من جانب القوات الجوية والبحرية والأرضية لاستعادة السلم والأمن الدوليين عندما يتبين أن الوسائل المنصوص عليها في المادة ٤١ غير كافية. ودعا أيضا الدول الأعضاء في المؤتمر إلى تقديم الدعم الكامل للأمم المتحدة من حيث الأفراد والموارد لأية تدابير يرى مجلس الأمن أنها ضرورية لتنفيذ قراراته المتعلقة بالبوسنة والهرسك.

ودعا المؤتمر أيضا السلطات الصربية في بلغراد إلى أن تلزم نفسها باحترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجمهوريات البوسنة والهرسك، وكرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا.

ودعا أيضا السلطات الصربية إلى الامتناع عن تغيير التكوين الديمغرافي للبوسنة والهرسك، والقيام فورا بتهيئة الأحوال اللازمة التي تسمح بعودة اللاجئين الآمنة إلى ديارهم مع احترام حقوق الأقليات والمجموعات القومية أو الإثنية، بما في ذلك الأقليات في كوسوفو وفويفودينا وسانيك.

وحث المؤتمر كل الدول على عدم الاعتراف بخلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - صربيا والجبل الأسود - لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة إلى أن تتقيد تماما بقرارات مجلس الأمن بشأن البوسنة والهرسك، وأن تعترف رسميا على نحو لا لبس فيه باستقلال هذه الجمهورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وإلى أن يتسنى التوصل إلى اتفاق على مسألة خلافة الدول التي شكلت سابقا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

وأعرب عن تقديره للجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الهيئات الإسلامية وغيرها من الهيئات الإنسانية الدولية في توفير الإغاثة والمساعدة لضحايا الصراع في البوسنة والهرسك، ووافق على توصية الأمين العام ببدء برنامج لمصرف التنمية الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتوفير المساعدة الإنسانية والمساعدة لأعمال التعمير لحكومة البوسنة والهرسك وشعبها، وناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية وأهل الخير تقديم هبات طوعية سخية لهذا الغرض. وأوصى أيضا الدول الأعضاء بالاحتفال بيوم التضامن مع شعب جمهورية البوسنة والهرسك وشن حملات لجمع الأموال على المستوى الوطني لمساعدته. وعلاوة على ذلك، أذن لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك بإنشاء فريق للاتصال، بالتنسيق مع رئيس المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بغية متابعة الحالة المفجعة في البوسنة والهرسك وإبقاء التطورات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا قيد الاستعراض.

وتنفيذا لهذا القرار، وبغية الوفاء بمتطلبات المساعدة الإنسانية في البوسنة والهرسك، تعهد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتعبئة المؤسسات الإسلامية والدول الأعضاء. وهكذا، وبناء على طلب الأمين العام، خصص صندوق التضامن الإسلامي معونة مالية في شكل مساعدة مباشرة وغير مباشرة للبوسنة

والهرسك. ومساهمة مصرف التنمية الإسلامي بلغت ٢١ مليون دولار ما بين مساعدة إنسانية ومساعدة لتنفيذ مشاريع عاجلة وحيوية للبوسنة والهرسك. واشتركت عدة دول أعضاء في هذه الجهود لإبداء التضامن مع البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد أعلنت المملكة العربية السعودية وباكستان وتركيا والكويت الأمانة العامة بأنها قد قدمت المساعدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للبوسنة والهرسك ولمساعدة السلطات الشرعية في ذلك البلد على مواجهة الحالة.

ووفقاً لأحكام القرار السالف الذكر أنشئ فريق اتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة يتألف من ست دول إيران وباكستان وتركيا والسنغال ومصر والمملكة العربية السعودية وممثل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفريق الاتصال المعني بالبوسنة والهرسك في انعقاد يكاد يكون متواصلًا، وهو يتابع عن كثب التطورات ويتقدم بالتوصيات إلى المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة لتتخذ الإجراءات القوية التي توفر الدعم الكامل السياسي والدبلوماسي من جانب الدول الأعضاء لقضية البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٦١ (١٩٩٢)، الذي أكد بمقتضاه الحاجة الماسة إلى توصيل المساعدة الإنسانية لسرايفنو على جناح السرعة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٦٢ (١٩٩٢)، الذي حث، في جملة أمور، حكومة كرواتيا على سحب جيشها إلى المواقع التي كان يحتلها قبل الهجوم في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وفي ١٣ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٦٤ (١٩٩٢)، الذي ندد باستمرار القتال في البوسنة والهرسك، وأذن للأمين العام بوزع عناصر إضافية من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وطالب كل الأطراف وغيرها ممن يعينهم الأمر بالتعاون التام مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية لتيسير الإجلاء عن طريق الجو للحالات ذات الأهمية الإنسانية الخاصة.

ونظراً للحالة المتردية، كشفت المجموعة الإسلامية جهودها وعقدت اجتماعات مع مجموعة بلدان عدم الانحياز في مجلس الأمن. وركزت اهتمامها على إمكانية تطبيق المادة ٤٢ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة بشأن استخدام القوة، ورفع الحظر على الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدفاع عن النفس. والمسائل

الإنسانية، بما في ذلك عمليات الإغاثة ووجود المراقبين الدوليين في معسكرات الاعتقال والسجون، والنقل الجوي للأغذية وإقامة ممرات برية لنقل المساعدة الإنسانية قد أثّرت أيضا. وفي هذه الأثناء، اتخذ مجلس الأمن في ٧ آب/أغسطس القرار ٧٦٩ (١٩٩٢)، الذي أذن بمقتضاه بتوسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وزيادة عدد أفرادها. وكرر التأكيد على طلبه بأن تتعاون كل الأطراف وغيرها من الأطراف المعنية مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الولاية التي أناطها مجلس الأمن بها. وأدان كذلك التجاوزات المرتكبة بحق السكان المدنيين لأسباب إثنية.

وفي ١٤ آب/أغسطس، اتخذت الدورة الاستثنائية الأولى للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة القرار ١٩٩٢ (د-١/١) بشأن حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا. وأدانت اللجنة بشدة، بين جملة أمور، كل انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا سابقا، وبخاصة في البوسنة والهرسك، وأدانت إدانة تامة مفهوم "التطهير العرقي" وممارسته. وأكدت أن الدول ستحاسب على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها عملاؤها على أراضي دولة أخرى. وعقب اتخاذ هذا القرار عين رئيس لجنة حقوق الإنسان رئيس وزراء بولندا، تاديوش مازويسكي، مقررا خاصا، للتحقيق في الموقع في حالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا سابقا، وبخاصة في البوسنة والهرسك.

وفي نفس الوقت، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المستأنفة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ القرار آنف الذكر الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان.

كما قررت المجموعة الاسلامية الدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن البوسنة والهرسك. وبعد مشاورات مكثفة تقرر أن يدرج البند المتعلق بالبوسنة والهرسك في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين التي عقدت ثانية لبحث المسألة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢. واتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٢/٤٦ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وفي ذلك القرار أعربت الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، عن استيائها من الحالة الخطيرة في البوسنة والهرسك والتدهور الخطير في الأوضاع المعيشية للشعب هناك، ولا سيما السكان المسلمين والكرواتيين، الناتجة عن العدوان على أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وأكدت من جديد الحاجة إلى احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها الوطنية ورفضت أية محاولة لتغيير حدود تلك الجمهورية.

كما أكدت الجمعية من جديد الحق الأصيل لجمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس على نحو فردي وجماعي طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وطالبت جميع الأطراف في الصراع بأن توقف القتال فورا وبأن تبحث عن حل سلمي يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم الاعتراف بثمار العدوان وعدم الاعتراف بحياسة الأراضي بالقوة. وطالبت أيضا بأن توقف فورا جميع أشكال التدخل من الخارج في جمهورية البوسنة والهرسك.

كما أكدت الجمعية العامة من جديد دعمها لجمهورية البوسنة والهرسك، حكومة وشعبا، في كفاحها العادل لحماية سيادتها واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها. وحثت مجلس الأمن على أن ينظر، على أساس عاجل، في اتخاذ المزيد من التدابير اللازمة وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنهاء القتال واستعادة وحدة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها.

وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن ومؤرخة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أوضح رئيس الجمعية العامة آنذاك سعادة السيد سمير الشهابي - بين جملة أمور - أن الرأي اتجه بوجه عام إلى أن الأمم

المتحدة في مجموعها ينبغي لها، وبمقدورها، أن تتخذ مزيداً من الإجراءات لإيجاد حل عاجل للحالة في البوسنة والهرسك ولحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدتها الوطنية، ولإنهاء القتال ولوضع حد لما يتعرض له القانون الإنساني الدولي هناك من انتهاكات خطيرة. كما أعلن أن الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ تؤكد من جديد حق جمهورية البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس، وأنه كان من رأي عدد كبير من الأعضاء، حسبما تبدى في بياناتهم في الجمعية العامة وفي مناقشاتهم المباشرة مع رئيس الجمعية، أن حظر الأسلحة يحرم البوسنة والهرسك من حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات لتصحيح هذا الوضع.

وفي نفس الوقت، بناء على دعوة رئيس الوزراء البريطاني السيد جون ميجور، حضر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا السابقة والذي عقد في ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢. وكان غرض المؤتمر توسيع قاعدة جهود السلم والجمع بين الحكومات الرئيسية، بما فيها الأطراف المعنية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لمحاولة النهوض بالتسوية السلمية. وقد كانت رئاسة المؤتمر، الذي عقدته المملكة المتحدة بوصفها الرئيسة الحالية للمجموعة الأوروبية، مشاركة بين رئيس الوزراء البريطاني والأمين العام للأمم المتحدة.

وقد وجّه رئيس مؤتمر القمة الاسلامي السادس، فخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال، رسالة إلى مؤتمر لندن. وفي تلك الرسالة أعرب رئيس مؤتمر القمة الاسلامي للمشاركين عن عميق قلق منظمة المؤتمر الاسلامي إزاء الحالة في البوسنة والهرسك وعن الحاجة إلى تكثيف الجهود لاستعادة السلم والحفاظ على وحدة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ولقد كانت المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا أيضاً من بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي التي شاركت بنشاط في مؤتمر لندن. وقد أعرب وزير خارجية جمهورية تركيا، وهو الرئيس الحالي لمؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي، عن شواغل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. وقد حدد مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا السابقة المبادئ والإطار اللازمين للتسوية التفاوضية للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. كما أنشأ آلية مؤسسية لمواصلة السعي لإيجاد حل سلمي.

ومما هو وثيق الصلة بالموضوع أن نذكر هنا أن بيان المبادئ، وهو إحدى الوثائق الصادرة عن مؤتمر لندن، يتضمن ما يلي: الالتزام الأساسي باحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لكل الدول في المنطقة، واحترام حرمة كل الحدود وفقا لميثاق الأمم المتحدة والبيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وميثاق باريس؛ ورفض كل الجهود الرامية إلى حيازة الأراضي وتغيير الحدود بالقوة؛ والالتزام كل الدول والأطراف المعنية بالامتثال الكامل لكل قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة في يوغوسلافيا السابقة وبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذها؛ وعدم الاعتراف بكل المزايا التي اكتسبت بالقوة أو بالأمر الواقع أو أية نتائج قانونية مترتبة عليها.

ويتضمن البيان الخاص بالبوسنة، وهو وثيقة أخرى صادرة عن مؤتمر لندن، الأحكام التالية: الوقف الكامل والدائم للأعمال العدائية وإنهاء كل أعمال العنف والقمع، بما فيها طرد السكان؛ والاعتراف بالبوسنة والهرسك من جانب كل جمهوريات يوغوسلافيا السابقة؛ واحترام سلامة الحدود الحالية ما لم تغيّر باتفاق متبادل؛ وإنهاء حقيقي دائم للصراع الدائر في أرجاء الجمهورية، ورد الأراضي التي أخذت بالقوة؛ واتخاذ ترتيبات عادلة وكافية بالنسبة للناس الذين طردوا عنوة من ديارهم، بما في ذلك الحق في العودة والتعويض عن خسائرهم؛ وتجميع الأسلحة الثقيلة تحت الرقابة الدولية، ونزع الصبغة العسكرية عن المدن الكبيرة ووضعها تحت مراقبة مراقبين دوليين؛ وإمكانية وضع قوة دولية لحفظ السلم تحت رعاية الأمم المتحدة ينشئها مجلس الأمن للمحافظة على وقف إطلاق النار، والتحكم في التحركات العسكرية واتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة.

ويرد في الورقة الخاصة بصربيا والجبل الأسود سرد لعدد من الالتزامات التي ينبغي لهما الاضطلاع بها تتضمن: وقف التدخل عبر حدودهما مع البوسنة والهرسك؛ ومنع الصرب البوسنيين من أخذ الأراضي بالقوة وطرد السكان المحليين؛ وإعلان احترامهم الكامل لسلامة الحدود الحالية؛ واستعادة الحقوق المدنية والدستورية بالكامل لسكان كوسوفو وفويفودينا وساندياك؛ والاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وما إلى ذلك. وأوضح مؤتمر لندن أنه إذا لم تمتثل هاتان الجمهوريتان فسيؤدي مجلس الأمن لتطبيق جزاءات صارمة تؤدي إلى عزلتهما الدولية التامة.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي ممثلة في اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى لمؤتمر لندن، التي شكلت للإشراف على عملية السلم وتنسيقها. ويرى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أن المشاركة الفعالة من جانب المنظمة في أعمال اللجنة التوجيهية أمر لا غنى عنه لجهود المنظمة الرامية إلى استعادة السلم والحفاظ على استقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وهذا أيضا وفقا للأهمية القصوى التي توليها الدول الأعضاء لهذه المسألة.

لذا قرر الأمين العام إنشاء بعثة دائمة لمنظمة المؤتمر الاسلامي لدى المكتب الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف. وهذه البعثة، التي تقوم بعملها الآن بالفعل، تساعد أيضا - بالإضافة إلى ضمان استمرار تمثيل منظمة المؤتمر الاسلامي في عملية السلم في جنيف المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة - في تنسيق جهود دولها الأعضاء لدى الأمم المتحدة في جنيف.

وفي الوقت ذاته، حضر الأمين العام أيضا المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة، الذي عقد في جاكارتا في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد بذلت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي جهودا مكثفة لإنهاء عضوية يوغوسلافيا في حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، واستجابة لطلب المجموعة الاسلامية في الأمم المتحدة اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٧٧ (١٩٩٢) الذي يعلن فيه أنه يعتبر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة لم تعد قائمة، وأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا يمكن أن تواصل بصورة تلقائية عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا، وأوصى بأن تقرر الجمعية العامة أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) عليها أن تتقدم بطلب للعضوية في الأمم المتحدة، وألا تشارك في أعمال الجمعية العامة. وقد أقرت الجمعية العامة تلك التوصية.

لقد كانت الحالة في البوسنة والهرسك بندا بارزا على جدول أعمال الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام. وقد ألقى فخامة السيد عليجا عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، كلمة في الاجتماع التنسيقي، فأعرب عن تقدير بلده حكومة وشعبا للدعم الثابت الذي تقدمه منظمة المؤتمر الإسلامي لكفاح بلده العادل في سبيل صون استقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

وأصدر الاجتماع التنسيقي السنوي لمنظمة المؤتمر الإسلامي بيانا ختاميا رحب فيه بعقد مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا السابقة، وطالب فيه بتنفيذ جميع الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر تنفيذا كاملا وسريعا واحترامها روحا ونصا. وأكد الاجتماع بوجه خاص على الحاجة الملحة إلى الإنفاذ الفعال للأحكام المتعلقة بإقامة منطقة محظور فيها الطيران؛ وبمراقبة الأسلحة الثقيلة؛ وإقفال معسكرات الاعتقال؛ وعودة اللاجئين إلى ديارهم؛ وكفالة التسليم الفعال للمساعدة الإنسانية الغوثية. وأدان الاجتماع التنسيقي مواصلة العدوان الصربي على البوسنة والهرسك، وأعرب عن انزعاجه لفشل الجهود العديدة الرامية إلى إنهاء هذا العدوان. وأكد الاجتماع التنسيقي مرة أخرى في هذا السياق حق البوسنة والهرسك المشروع في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ونوه بالحاجة إلى استثناء البوسنة والهرسك من الأحكام المتصلة بحظر توريد السلاح.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٨١ (١٩٩٢) الذي قرر فيه فرض حظر على طلعات الطيران العسكري في المجال الجوي للبوسنة والهرسك. إلا أن هذه المنطقة المحظور الطيران فيها انتهكتها بصفة دائمة ومستمرة القوات الجوية الصربية التي ما زالت تهاجم المواقع الحكومية في الأجزاء الشمالية والشرقية من البوسنة والهرسك. وقد وقع اليوم آخر هجوم من هذا النوع عندما شن المعتدون غارات جوية على عدة قرى في البوسنة قتل فيها ٧٠ مدنيا من بينهم ١٨ طفلا.

وفي تلك الأثناء، كان فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي يواصل جهوده لدى الأمم المتحدة. ففي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أجري تبادل واسع للآراء مع السيد سيروس فانس واللورد أوين. كما كثف فريق الاتصال جهوده الرامية إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في اتخاذ إجراء عاجل من أجل الإسراع بوزع عناصر عسكرية إضافية في قوة الأمم المتحدة للحماية، وكفالة الوصول الآمن

للإمدادات الإنسانية إلى جميع أجزاء البوسنة والهرسك، وإنفاذ المنطقة المحظور الطيران فيها، واتخاذ خطوات لتقديم المسؤولين عن ممارسة "التطهير الإثني" البغيضة إلى محكمة دولية.

وبفضل هذه الجهود انعقد مجلس الأمن لينظر في الحالة في البوسنة والهرسك، واشتركت في المناقشة بصفة خاصة دول أعضاء كثيرة من المجموعة الإسلامية، بالإضافة إلى رئيس اللجنة التوجيهية والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان. وقدم التقرير المرفوع إلى مجلس الأمن من السيد مازوفسكي صورة مرعبة وقاسية للحالة العامة في البوسنة والهرسك.

وأشار المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البيان الذي ألقاه أمام مجلس الأمن إلى الانتهاك "الصارخ والخطير" للحق في الحياة ولسائر حقوق الإنسان الأساسية في البوسنة والهرسك. وذكر أن "التطهير الإثني" لا يُعد من الناحية الأساسية نتيجة للحرب وإنما يعتبر هدفا له. وقال ما يلي:

"فالسكان المذعورون، ولا سيما المسلمون، يهجرون المناطق الخطرة بصورة جماعية. ... إن

آلاف اللاجئين يتعرضون لجحيم حقيقي". (S/PV.3134، ص ٤١)

كما أعرب المقرر الخاص عن القلق إزاء الحالة في كوسوفو، وقال:

"إن حقوق الإنسان للسكان الألبان تَنْتهك بصورة منظمة" في كثير من مناحي الحياة.

"ويتعين على السكان من الهنغاريين والكرواتيين والسلوفاكيين والأوكرانيين [الذين يعيشون في فويفودينا]، وكذلك المسلمين في ساندياك، تحمّل شتى أشكال التمييز والاضطهاد.

"ويوجد في جميع هذه المناطق احتمال كبير لتصاعد الصراع. ولا يستبعد اندلاع القتال".

(S/PV.3134، ص ٤١)

وذكر أيضا المقرر الخاص:

"أثناء بعثاتي، وجدت الدليل على أن ... جرائم [حرب] قد ارتُكبت".

وأضاف قائلا إنه:

"لا بد من إنشاء لجنة الخبراء، طبقا لقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) لمتابعة التحقيق في

هذه الأمور".

وأدان أعضاء المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، من جانبهم، رفض الصرب الامتثال لمطالب مجلس الأمن، وأعربوا عن أسفهم الشديد لعدم فعالية إجراءات المجتمع الدولي الرامية إلى وقف العدوان على البوسنة والهرسك وإنهاء معاناة السكان المدنيين. ودعوا إلى بذل جهود جديدة واتخاذ إجراء حاسم من أجل إعادة السلم إلى تلك المنطقة من العالم. كما ناشدت الدول الأعضاء في المجموعة الإسلامية، استناداً إلى الحق المشروع في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس الذي تعترف به المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، رفع الحظر المبحف على توريد السلاح وهو الحظر الذي يلحق الضرر بالبوسنة والهرسك ويخدم مصالح المعتدين.

وفي هذا السياق اتخذ مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) الذي قرر فيه، ضمن جملة أمور، تشديد الحظر الاقتصادي المفروض على صربيا والجبل الأسود. وقضى قرار المجلس بفرض حصار على نهر الدانوب والساحل الإدياتي، وحظر نقل المنتجات النفطية والمعادن والمواد الكيميائية وغيرها من السلع الاستراتيجية، وبالترخيص بالتفتيش على جميع السفن التجارية.

وفي إطار الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية السادسة لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، أجرى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي اتصالات وثيقة بقيادة بعض الدول الأعضاء. كما قام في الفترة من ٦ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بزيارة عمل للإمارات العربية المتحدة وإيران وتركمانستان وأذربيجان وألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وتركيا. وزار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ألبانيا في الفترة من ١٤ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لتبادل وجهات النظر مع الرئيس سالي بريشا وغيره من الزعماء الألبان بشأن التدهور السريع للحالة في كوسوفو. كما قام بزيارة زغرب وتبادل وجهات النظر مع الرئيس فرانجو توجمان والزعماء الكروات، والتقى مع اللاجئين البوسنيين في كرواتيا.

وزار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي سراييفو في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وأجرى تبادلاً تفصيلياً للآراء مع فخامة السيد عليجا عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك ومع سعادة السيد هاريس سيلاجزيتش وزير خارجيتها. وقد رحب زعماء جمهورية البوسنة والهرسك بهذه الزيارة ترحيباً حاراً نظراً إلى أنها عبّرت عن تضامن منظمة المؤتمر الإسلامي مع كفاحهم العادل وعن دعمها له، وهو الكفاح الذي يخوضونه دفاعاً عن استقلال بلدهم ووحدته وسلامته الإقليمية.

وبناء على الدعوة الكريمة من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، عقدت الدورة الاستثنائية السادسة لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام من أجل دراسة الحالة في البوسنة والهرسك.

وأعرب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في بيان عن جزعه العميق وقلقه البالغ إزاء تدهور الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، وأكد على ضرورة التنفيذ السريع لجميع القرارات الدولية المتعلقة بالبوسنة والهرسك، وخاصة قرارات مجلس الأمن.

واتخذ المؤتمر بتوافق الآراء قراراً أدان فيه بقوة، ضمن جملة أمور، العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وعدم امتثال صربيا والجبل الأسود والقوات الصربية غير النظامية لجميع القرارات الدولية ذات الصلة. كما أدان بشدة الانتهاكات الواسعة والصارخة لحقوق الإنسان لشعب البوسنة، واعتبر سياسة "التطهير الإثني" الصربية وإجبار المسلمين والكروات على مغادرة ديارهم عملاً إبدياً في جوهره وجريمة في حق الإنسانية. وأكد المؤتمر من جديد التزامه بإعادة السلم إلى جمهورية البوسنة والهرسك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتزامه كذلك بصون وحدتها وسيادتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وأكد المؤتمر مرة أخرى مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة وحقوق اللاجئين البوسنيين جميعاً في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة ومشرفة. كما أكد مجدداً أن جمهورية البوسنة والهرسك لها حق أصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وحث المؤتمر الدول الأعضاء على أن تعاون جمهورية البوسنة والهرسك على ممارسة حقها الأصلي في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس وفقاً للفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما طلب إلى مجلس الأمن أن يستعرض خلال موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الحالة في البوسنة والهرسك وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٧٥٢ (١٩٩٢). وكذلك الالتزامات ذات الصلة التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً، وكلف فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة بأن يتابع هذا الاستعراض مع مجلس الأمن، وأن يشير على الدول الأعضاء بأي تدابير أخرى يقتضي الأمر أن تتخذها منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء فيها بغية الاستجابة على نحو إيجابي لمطالب جمهورية البوسنة والهرسك وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

وطلب أيضا من مجلس الأمن أن يوضح ويعلن على نحو بيّن أن حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا بمقتضى قرار المجلس ٧١٣ (١٩٩١) لا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك، وأن يسمح للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتسليم الأسلحة الدفاعية فورا إلى جمهورية البوسنة والهرسك. وطلب أيضا من دوله الأعضاء أن تؤكد للأمين العام وللمجلس الأمن استعدادها للإسهام بالموارد المالية والأفراد بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن لاستعادة السلم في جمهورية البوسنة والهرسك.

وطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ على الفور ما يلزم من تدابير ضد صربيا والجبل الأسود، بما في ذلك استخدام القوة بموجب المادة ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لكي يكفل امتثالها التام للقرارات ذات الصلة؛ ولا سيما قراري مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) و ٧٥٧ (١٩٩٢)، وكذلك لدرء وردع أي عدوان خارجي جديد على جمهورية البوسنة والهرسك. وطلب إلى مجلس الأمن أيضا أن يكفل الأعمال الفعل لقراراته بإنشاء منطقة يحظر فيها تحليق الطائرات فوق أراضي البوسنة والهرسك، وأن يوزع قوات الأمم المتحدة على الحدود بين البوسنة وصربيا وبين البوسنة والجبل الأسود بغية منع تقديم أية مساعدة، مباشرة أو غير مباشرة، إلى القوات الصربية العسكرية وشبه العسكرية.

وأيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر لضمان توصيل المساعدات الإنسانية إلى شعب البوسنة والهرسك، وطلب إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أن تدرس على وجه السرعة إنشاء مناطق آمنة، بالتشاور الوثيق مع كل الأطراف المشتركة في الجهود الإنسانية التي تبذل حاليا في البوسنة والهرسك لتوفير سلع الإغاثة عن طريق القوافل البرية والنقل الجوي، وألا تفعل شيئا من شأنه أن يشجع سياسة "التطهير الإثني" التي ينتهجها الصربيون. ونادى أيضا بإعادة فتح المطارات التي تسيطر عليها حكومة البوسنة والهرسك، ولا سيما مطاري توزلا وبيهاك بغية توصيل المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإنزال الجوي حيثما تطلب الأمر.

وحدث المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا والمجموعة الأوروبية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد غربي أوروبا، وجميع الأطراف الأخرى المهمة، على تكثيف جهودها لاستعادة السلم في جمهورية البوسنة والهرسك، وعلى العمل بفعالية وعلى سبيل الاستعجال لوقف الخطط الصربية الرامية إلى تغيير التركيب الديمغرافي للبوسنة والهرسك. وأشار إلى أن حكومة البوسنة والهرسك قبلت المبادئ الدستورية التي اقترحتها الرئيسان المشاركان لمؤتمر جنيف المعني بيوغوسلافيا سابقا، وأكد على الحاجة إلى فرض تسوية ديمقراطية سريعة.

وحذر القيادة الصربية في بلغراد وفي البوسنة والهرسك، وكذلك جميع من يخرقون القانون الإنساني الدولي أو يأمرّون بخرقه، بأنهم مسؤولون بصفة فردية عن هذه الانتهاكات، وأنه يمكن معاقبتهم على جرائم الحرب وفقا لاتفاقيات جنيف. ودعا أيضا إلى إنشاء محكمة دولية لجرائم الحرب لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومعاقبتهم.

وطلب إلى مجلس الأمن أن يعمل فورا على إغلاق جميع معسكرات الاحتجاز والاعتقال التي أنشأها الصربيون في صربيا والجبل الأسود وفي البوسنة والهرسك، وأكد على أنه، إلى أن يتم ذلك، يجب وضع مراقبين دوليين في هذه المعسكرات، ومنح لجنة الصليب الأحمر الدولية حرية الوصول إلى كل هذه الأماكن. وأعرب عن عميق قلقه إزاء التوتر المتزايد في كوسوفو والسنجق وجمهورية مقدونيا، وعن انزعاجه لاحتمال استخدام القوة ضد المسلمين في تلك المناطق، مما قد يسفر عن عواقب لا يمكن التكهّن بها، ويؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقا. وحث مجلس الأمن على النظر على وجه الاستعجال في وزع قوات تابعة للأمم المتحدة في كوسوفو والسنجق وفويضودينا وجمهورية مقدونيا بهدف احتواء الحالة شديدة التفجر السائدة في تلك المناطق.

وأهاب بالدول الأعضاء أن تنظر في الاعتراف المبكر بجمهورية مقدونيا، بما في ذلك تأييد عضويتها في الأمم المتحدة، بهدف تعزيز السلم والتعاون في البلقان. وقرر أن يؤيد تماما جميع الجهود الرامية إلى إنهاء عضوية يوغوسلافيا السابقة في كل أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

وأعرب عن تقديره للدول والمؤسسات الدولية التي قدمت المساعدات الإنسانية إلى شعب البوسنة والهرسك، وناشد جميع الدول الأعضاء الإسهام بسخاء لتخفيف معاناته، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى مراكز اللاجئين المسلمين البوسنيين في البلدان المجاورة، ولا سيما في كرواتيا.

وأشاد بالتعاون الإيجابي من جانب جمهورية كرواتيا بهدف تيسير تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالحالة في البوسنة والهرسك، ولا سيما القرارات المتعلقة بضمان وصول المساعدات إلى تلك الجمهورية وتيسيرها.

في ضوء كل هذه التطورات، تود الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تدلي بالملاحظات والتوصيات التالية:

أولاً، لا تزال الحالة تتدهور في البوسنة والهرسك، ويزداد عدد الخسائر في الأرواح. وتتعاظم الأبعاد الإنسانية للأزمة بحلول فصل الشتاء. كما يتعرض تراث المسلمين الثقافي والديني لهجمات الصربيين في محاولة منهجية لمحو آثار الوجود الإسلامي في البوسنة والهرسك.

ثانياً، على الرغم من الإعلانات العديدة بوقف إطلاق النار، لا يزال القتال مستمراً. وقد استولى الصربيون على أراض يجب ألا يعترف بها وألا يسمح بأن تتحول إلى كسب في أية عملية سياسية أو مفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية. وفي هذا السياق، يرحب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتأكيد مجلس الأمن من جديد، في قراره ٧٨٧ (١٩٩٢)، على أن الاستيلاء على أي أراض بالقوة أو ممارسة أي عملية "للتطهير الإثني" أمر غير قانوني وغير مقبول ولن يسمح له بالتأثير على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالترتيبات الدستورية للبوسنة والهرسك. ويرحب أميننا العام أيضاً بتأكيد المجلس من جديد على مناشدته لجميع الأطراف والجهات المعنية الأخرى احترام وحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك احتراماً دقيقاً، وعلى أنه لن يقبل أي كيان يعلن من جانب واحد أو أي ترتيب يفرض انتهاكاً لهذه الوحدة.

ثالثاً، لم تسفر الجزاءات الاقتصادية المفروضة على صربيا والجبل الأسود عن أي أثر ملحوظ بعد. بل الواقع أنه من المعروف أن هناك ثغرات، وأنه تجري مخالفة تلك الجزاءات. ويرحب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٧٨٧ (١٩٩٢)، ويأمل في أن يواصل مجلس الأمن استعراض الحالة بجدية، وكفالة التنفيذ الفعال للحظر.

رابعاً، لئن كانت منظمة المؤتمر الإسلامي تقدم تأييدها الكامل لعملية جنيف، فيجب عليها أن تكفل تطابق هذه العملية ومتطلبات الشرعية الدولية. ويجب أن يسعى المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً إلى كفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات لندن. لقد قبلت حكومة البوسنة والهرسك المبادئ الدستورية الجديدة للبوسنة والهرسك التي اقترحتها الرئيسان المشاركان والتي تشكل خطوة صوب التسوية الديمقراطية في البوسنة والهرسك، ويجب الترتيب لها دون المزيد من الإبطاء. ويرحب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بفكرة عقد دورة أخرى على المستوى الوزاري بغية إيجاد سبل ووسائل تنفيذ المقررات التي اتخذت في دورات سابقة. وسيشارك بنفسه في جلسة اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقاً، التي ستعقد غداً، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

خامسا، تؤكد الجمعية العامة أن جمهورية البوسنة والهرسك تتمتع، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس. ويجب استثناء البوسنة والهرسك من أحكام قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الذي يفرض حظرا على تسليم الأسلحة ليوغوسلافيا. فمن الواضح أن حظر الأسلحة يستخدم في الواقع للإضرار بحكومة البوسنة ويعطي ميزة هائلة للمعتدي. والإبقاء على حظر الأسلحة على حكومة البوسنة والهرسك يعتبر بمثابة مساواة بين الضحية والمعتدي.

سادسا، يجب تعزيز القوات الدفاعية للبوسنة والهرسك وتمكينها من السيطرة التامة على أراضي جمهوريتها.

سابعا، يتزايد احتمال امتداد الصراع إلى مناطق أخرى في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ولا بد من بذل كل جهد لمنع هذا التصعيد، والحيلولة دون امتداد الصراع إلى السنجق وكوسوفو ومقدونيا.

ثامنا، تتطلب الأبعاد الإنسانية للحالة في البوسنة والهرسك اهتماما عاجلا. ومطلوب من الدول الأعضاء أن تدرس بتعمق احتياجات حكومة البوسنة والهرسك من مساعدات للإغاثة وإعادة التعمير.

وختاما، تعرض منظمة المؤتمر الإسلامي على الجمعية العامة من جديد هذه الحالة الإنسانية المروعة، التي قد تسفر عن عواقب لم يسبق لها مثيل إن لم تعالج بطريقة سريعة وكافية وفعالة. وتتوقع اتخاذ تدابير ملموسة دون إبطاء في شكل قرار يتضمن العناصر اللازمة التي اعتمدها مؤخرا وزراء الخارجية في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي، بغية تسوية هذه القضية المتعددة الأبعاد على الفور.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة العامة بشأن

المادة ١٤٣.

البند ٥٩ و ٦١ و ٦٢ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية

(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/47/689)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/784)

نزع السلاح العام الكامل

(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/47/691، مشروع القرار هاء)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/784)

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

(أ) تقرير اللجنة الأولى (A/47/692، مشروع القرار ألف)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/47/784).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن الرئيس أبلغ الجمعية العامة، في جلستها العامة الحادية والثمانين التي انعقدت في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، بأنه بغية إعطاء اللجنة الخامسة وقتا كافيا لاختتام استعراضها للأثار المالية ذات الصلة المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الثلاث المقدمة من اللجنة الأولى، سيؤجل البت في هذه التوصيات الى وقت لاحق. ونظرا الى أن مقرر اللجنة الأولى قدم جميع تقارير تلك اللجنة في نفس الجلسة، سنشرع الآن في النظر في تلك التوصيات الثلاث الواردة في تقارير اللجنة الأولى بشأن البنود ٥٩ و ٦١ و ٦٢ من جدول الأعمال.

وسنتناول أولا تقرير اللجنة الأولى بشأن البند ٥٩ من جدول الأعمال "تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا

منطقة لا نووية" (A/47/689).

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم أو شرح مواقفهم قبل التصويت.

ولعدم وجود متكلمين، تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى في

الفقرة ٩ من تقريرها.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار، في الوثيقة (A/47/784). وقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء.

اعتمد مشروع القرار (القرار ٧٦/٤٧).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٩ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في تقرير اللجنة الأولى (A/47/691) عن البند ٦١ من جدول الأعمال "نزع السلاح العام الكامل".

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار هاء، الذي أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٣٨ من تقريرها. وقد تبت الجمعية العامة، في جلستها العامة الحادية والثمانين، المعقودة يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر، في التوصيات الأخرى الواردة في الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من التقرير.

مشروع القرار هاء عنوانه "الوضوح في مجال التسليح". ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الفقرة ٣ من الوثيقة A/47/784.

لقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار هاء دون تصويت. وإذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها.

اعتمد مشروع القرار هاء (القرار ٥٢/٤٧ لام).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم أو شرح مواقفهم.

السيد فواتحيه (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي أن يشرح موقفه بشأن مشروع القرار هاء الوارد في الوثيقة A/47/691، والمتعلق بالوضوح في مجال التسليح.

في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة صوت الوفد الجزائري لصالح القرار ٣٦/٤٦ لام. وكان يرغب، بهذه الطريقة، في إعراب عن تأييد بلادي القوي لمفهوم الوضوح في المجال العسكري. آنذاك

شرح وفدنا موقفه بشأن إقامة نظام يعكس حقاً الوضوح في مجال حساس مثل أمن الدول كافة. وقد أعرب الوفد الجزائري، بقيامه بذلك، عن رغبته في أن يقام داخل الأمم المتحدة نظام قابل للاستمرار يمكن أن يكفل حقيقة الوضوح في جميع الجوانب المتصلة بنقل الأسلحة دون استثناء، ويكون، بالتالي، نظاماً يسهم على نحو فعال في عدم الانتشار، فضلاً عن نزع السلاح عموماً.

ولأسف، لم تصحح أوجه القصور القائمة. وبالتالي فإن الجهود اللاحقة لإنشاء سجل لنقل الأسلحة لم تتناول بكاف الجوانب الإضافية لمسألة الوضوح.

وعلاوة على ذلك، فنحن نرى أن التقرير (A/47/342) كان ينبغي أن يتضمن توصيات أكثر تحديداً فيما يتعلق بتحسين سجل الأمم المتحدة، بغية توسيعه لكي يغطي جميع جوانب الوضوح. وكنا نأمل أن تحظى هذه المسألة بمعاملة منصفة وفعالة بدلاً من النهج الانتقائي الذي أصبح بذلك نهجاً تمييزياً. وكان ينبغي أن يهدف التناول المتوازن لمختلف عناصر الوضوح في نقل الأسلحة على الصعيد الدولي إلى إنشاء سجل باعتباره نظاماً عالمياً وشاملاً. وهذا يقتضي الأخذ في الحسبان جميع الجوانب التي لا يمكن فصلها مثل القدرة الوطنية على إنتاج الأسلحة واقتنائها، ومخزونات الأسلحة، وانتشار أسلحة التدمير الشامل، ونقل التكنولوجيا العسكرية. ويجب أن يرمي هذا النهج أيضاً إلى تصحيح عدم المساواة في الالتزامات بين البلدان المستوردة وتلك التي تغطي احتياجاتها عن طريق الإنتاج الوطني.

ومع ذلك، وافق وفدي، بروح بناءة، على الانضمام إلى توافق الآراء، أولاً وقبل كل شيء للتأكيد على التزامنا بتدابير نزع السلاح الفعلي، وكذلك للتشديد على تأييدنا التام للمفهوم الكامل للوضوح - الوضوح العالمي وغير التمييزي، والذي يمكنه بالتالي تعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الدول. ومن ثم، نعرب عن أملنا في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من مضاعفة أعماله بشأن موضوع الوضوح، بغية الإسراع بتصحيح جميع أوجه القصور التي أشرنا إليها، وإضفاء الفعالية التامة على جميع جوانب الوضوح في ميدان التسليح التي تنطبق على جميع فئات الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل على حد سواء.

السيد شكري (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الكلام لتعليل تصويت وفدي على مشروع

القرار هاء "الوضوح في مجال التسليح" الوارد في الوثيقة A/47/691.

منذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٦/٤٦ لام أثناء دورتها السادسة والأربعين، انصب الاهتمام بهذا الموضوع على عمل فريق الخبراء التقنيين الحكوميين الذي عهد اليه بمسؤولية إعداد الإجراءات التقنية، وإجراء أي تعديلات لمرفق ذلك القرار تكون ضرورية لتشغيل سجل الأسلحة التقليدية بفعالية، وإعداد تقرير عن وسائل توسيع نطاق السجل في وقت مبكر.

وقد أحاط وفد مصر علما بتقرير فريق الخبراء (A/47/342 و Corr.1)، ويود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعرب عن تقديره للسفير هنريك فاغينميكرز رئيس الفريق، على طريقتيه الممتازة في إدارة وتوجيه مداولات الفريق، التي أدت الى إعداد هذا التقرير.

ما برحت مصر تؤيد الأهداف المتوخاة من إنشاء السجل. وما زلنا نعتقد أن المتطلبات الأساسية اللازمة لكي يحقق السجل هذه الأهداف بوصفه تدبيراً فعالاً لبناء الثقة، يسهم في نزع السلاح وفي إرساء السلم والأمن الدوليين والاستقرار لجميع الدول، هي أن يكون سجلاً للأسلحة عالمياً حقاً وشاملاً وغير تمييزي، يضمن مساواة جميع الدول في الحقوق والواجبات، كما يسلم بوجود شواغل أمنية مشروعة لجميع الدول، وأن يكفل أكبر قدر من الوضوح في جميع ميادين التسليح.

كما نود في هذه المناسبة أن نؤكد من جديد إيماننا الراسخ بأن الوضوح وغيره من تدابير بناء الثقة ليست غايات في حد ذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة يمكن أن تيسر نزع السلاح العام الكامل كما يمكن أن تسهم في تحقيقه، عن طريق إزالة الشك والريبة، ومن ثم تخفيف حدة التوتر.

ويتضمن تقرير فريق الخبراء التقنيين الإجراءات الخاصة بتشغيل السجل. وقد أدركنا أن هذا التقرير قد أعد بعد مشاورات شاقة فيما بين الخبراء، اقتضت التوصل الى حل توفيقي بشأن مختلف الجوانب التي تناولوها.

وعلى الرغم من مشاركة أحد الخبراء المصريين في إعداد هذا التقرير، ما زالت لدينا تحفظات معينة فيما يتعلق ببعض الإجراءات العملية التي صيغت لتشغيل السجل، حيث أننا نعتقد أن تلك الصيغ قد لا توفر الدرجة المطلوبة من الوضوح، التي تعد ذات أهمية حيوية لنجاح السجل. ونحن مندهشون لأن الفريق، على الرغم من مقدرته، لم يحاول تعريف عمليات نقل الأسلحة، التي تعد لب هذه الآلية الجديدة لنزع السلاح. ويبدو أن الفريق، بدلاً من ذلك، قنع بتفسير محدود للغاية لما يمكن أن تتكون منه عملية نقل الأسلحة.

ونلاحظ أيضا أن السجل يفترق الى نموذج موحد للإبلاغ عن نقل الأسلحة، لأن وصف البنود التي يتعين تسجيلها مسألة اختيارية. ويتعارض هذا النهج مع أهداف السجل، إذ أنه قد يعوق التحليل الفعال للمعلومات المقدمة.

ومما يبعث على قلقنا أيضا أن الفريق، في تنفيذه لولايته فيما يتعلق بالنظر في وسائل توسيع نطاق السجل في وقت مبكر، قد اقتصر على مجرد إثارة مجموعة متنوعة من المسائل التي يمكن أن يتناولها الفريق المزمع إنشاؤه في عام ١٩٩٤. ونعتقد أن ولاية الفريق لم تكن تتضمن الشروع في القيام بمثل هذا العمل، وكنا نفضل أن يفي بولايته في هذا المجال بمزيد من التعمق والالتزام، وعن طريق مزيد من النظر المضموني في المسائل التي حددها.

وما زالت مسألة توسيع نطاق السجل تشكل اليوم، كما كان الحال لدى اعتماد القرار ٣٦/٤٦، لأولية من أولوياتنا العليا. ولن يتطور السجل حتى يصبح آلية شاملة حقا لنزع السلاح توفر أكبر درجة من الوضوح، إلا عن طريق هذا التوسيع، بإضافة فئات أخرى من المعدات، وإدراج المعلومات المتعلقة بالمخزونات العسكرية والإنتاج الوطني من الأسلحة، ونقل التكنولوجيا الرفيعة ذات التطبيقات العسكرية، فضلا عن أسلحة التدمير الشامل. وهذا النهج الشامل أساسي لضمان أمن الدول كافة، وإزالة الشك والريبة وكفالة عالمية السجل.

وستتابع مصر عن كثب تشغيل السجل لتقييم مدى فعاليته في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها والتحقق من تلك الفعالية. وسنواصل المشاركة بنشاط في المناقشات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن مسألة الوضوح في ميدان التسليح، ونأمل أن تكلل هذه المداولات بالنجاح، وأن تسهم على نحو إيجابي في زيادة تطوير السجل وتوسيع نطاقه. وفي نفس الوقت، لا بد أن نلاحظ أنه ما دام السجل قد أنشئ بواسطة الجمعية العامة فقد ظلت جميع القرارات المتعلقة بتشغيله وتطويره محصورة بشكل خالص في نطاق اختصاص الجمعية العامة، في سياق الجهود الرامية لتحقيق نزع السلاح العام الكامل، وفقا للأولويات المسلم بها في ميدان نزع السلاح، ومن أجل توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها

في البند ٦١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستأنف الجمعية الآن نظرها في تقرير اللجنة الأولى (A/47/692) بشأن البند ٦٢ من جدول الأعمال "استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة".

وستبت الجمعية في مشروع القرار ألف، الذي أوصت به اللجنة الأولى في الفقرة ٢٥ من تقريرها. وقد تبت الجمعية في التوصيات الأخرى الواردة في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من التقرير، في الجلسة العامة الحادية والثمانين المعقودة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر.

مشروع القرار ألف عنوانه "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي" ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار ألف في الميزانية البرنامجية، في الوثيقة A/47/784. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي،

مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات -
 الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،
 نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين،
 بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي،
 رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،
 ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال،
 سيراليون، سنغافورة، سلوفينا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،
 السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو،
 تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة،
 أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٥٩ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع عضو واحد عن

التصويت (القرار ٥٣/٤٧ واو).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الانتهاء من

النظر في البند ٦٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/47/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب

افريقيا (A/47/43)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/47/45)

- (د) تقارير الأمين العام (A/47/525، و A/47/559، و A/47/574)
- (هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)
- (و) مشاريع القرارات (A/47/L.27، و A/47/L.29، و A/47/L.31، و A/47/L.32، و A/47/L.44، و Corr.1، و A/47/L.45، و Corr.1، و A/47/L.46)
- برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي
- (أ) تقرير الأمين العام (A/47/513)
- (ب) مشروع القرار (A/47/L.15)
- الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أذكر الممثلين بأن المناقشة بشأن البندين ٣٣ و ٣٤ من جدول الأعمال قد اختتمت في الجلسة العامة السادسة والستين المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر؟

أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، الذي يرغب في أن يعرض مشروع القرارين A/47/L.29 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري"، و A/47/L.32، المعنون "الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري وإلى مناصرة إقامة جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية ديمقراطية".

السيد غمباري (نيجيريا)، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ ٢٦ يوما بالضبط، اختتمت الجمعية العامة مناقشاتها بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال: "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا". ونجتمع اليوم هنا مرة أخرى لكي نضع موضع التنفيذ العملي وجهات النظر التي تبنت ببلاغة تامة العملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا. في بياني الافتتاحي أثناء المناقشة، حثت المجتمع الدولي على عدم المواردية بشأن نظام الفصل العنصري البغيض أو إبداء أي كلل في النضال من أجل إنهاء هذا النظام. كما لا ينبغي أن نعلن قبل الأوان نهاية الفصل العنصري. بل يجب علينا بالأحرى أن نضع نصب أعيننا أنه على الرغم من التقدم الإيجابي المحرز داخل جنوب افريقيا في الأعوام الثلاثة الماضية، ما زالت أغلبية الشعب في جنوب افريقيا محرومة من حق الانتخاب والحقوق الخاصة.

وما زال العنف المأساوي الذي عصفت بالبلد مستمرا، مما يجعل من المستحيل أن يسود مناخ مؤات للنشاط السياسي الحر. ومن ثم، توصي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بأن تحث الجمعية العامة سلطات جنوب افريقيا على أن تمارس بالكامل وعلى نحو متجرد المسؤولية الأساسية لأي حكومة وهي: أن تضع حدا للعنف المستمر، وأن تحمي أرواح وأمن وممتلكات كافة أبناء جنوب افريقيا في كل أرجاء جنوب افريقيا، وأن تسلط سيف العدالة على رقاب أولئك المسؤولين عن العنف. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تحث سلطات جنوب افريقيا على أن تتولى مسؤولياتها بالكامل عن احترام وحماية حق أبناء جنوب افريقيا في التظاهر السلمي العلني في جميع أنحاء بلدهم للإعراب عن آرائهم السياسية بفعالية. وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة، يسرني أيما سرور أن أعرض الآن مشروع القرارين اللذين تقدمهما اللجنة الخاصة مباشرة، وهما مشروع القرار A/47/L.32، المعنون "الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام على الفصل العنصري وإلى مناصرة إقامة جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية ديمقراطية"، ومشروع القرار A/47/L.29، المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري".

ويمثل مشروع القرار الشامل A/47/L.32 توافقاً في الآراء حققناه بشق الأنفس. وهو يغطي كل الجوانب العملية للتطورات الحاصلة في جنوب افريقيا. بموجب مشروع القرار هذا تعيد الجمعية العامة تأكيد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي، والحاجة إلى تنفيذ أحكامه تنفيذاً كاملاً. وتسلم الجمعية أيضاً بالمسؤولية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل، المتوخاة في الإعلان، إزاء مساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع من أجل الاستئصال التام للفصل العنصري بالوسائل السلمية.

ويعالج مشروع القرار الجانب الأكبر من الشواغل المعرب عنها في سياق المفاوضات في مسارها الملثوي قبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص الشامل. ويعكس بدقة الحقائق الحالية داخل جنوب افريقيا. ويدعو مشروع القرار أيضاً جميع الأطراف في جنوب افريقيا إلى المساهمة في تحقيق أهداف اتفاق السلم الوطني.

وتود اللجنة الخاصة أن تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يواصل ممارسة ضغوط مناسبة على جنوب افريقيا. والفقرة ١٢ من مشروع القرار هذا غنية عن البيان في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أكرر أيضاً أنه من الضروري أن يشجع المجتمع الدولي شعب جنوب افريقيا على استئناف المفاوضات عريضة القاعدة المتعلقة بالترتيبات الانتقالية، بغية التوصل مبكراً إلى اتفاق بشأن دستور جديد ديمقراطي غير عنصري.

إن التوصل إلى توافق في الآراء ليس بالأمر الهين على الإطلاق، حتى في الأوقات العادية. وهذه ليست أوقات عادية. فالتطورات التي تحدث داخل جنوب افريقيا بصفة خاصة وحول العالم بصفة عامة، تطورات متميزة تسمح بإمكانية استخلاص استنتاجات مختلفة بشأن موضوع بعينه. ولم تكن مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا استثناء. ومع ذلك، فقد حاول مشروع القرار هذا أن يوضح كيف ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي إلى التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا على نحو متوازن ومفيد.

وعلى الرغم من الصعوبات التي صادفناها في هذه العملية، استطعنا أن نحصل على توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا. ولهذا الإنجاز الذي حققناه، أود أن أشكر جميع شركائنا في عملية التفاوض. فمن خلال إسهاماتهم المباشرة والبناءة، برهنوا مرة أخرى على رغبتهم في الإصرار على إعادة عملية

التغيير في جنوب افريقيا إلى مسارها الطبيعي، بعد أن توقفت لشهور وذلك إلى حد بعيد بسبب استمرار أعمال العنف. وإنني ممتن شخصيا على ما تلقيته من دعم وتعاون من جميع المشاركين في المحفل التفاوضي طوال فترة المفاوضات الصعبة.

ومن ثم، وبالنيابة عن اللجنة الخاصة، بل وباسم الجمعية العامة بأسرها، أتشرف بتقديم مشروع القرار الشامل هذا، بشأن الجهود الدولية المطلوبة لحل مشاكل جنوب افريقيا. ويسرني أن أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/47/L.32 بتوافق الآراء.

ومن واجبي أيضا أن أعرض أمام الجمعية، مشروع القرار A/47/L.29 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. وكما يعلم الجميع، فإن اعتماد مشروع القرار هذا سيجدد الولاية السنوية للجنة، ويزودها بالتوجه اللازم لأعمالها أثناء السنة.

وبصفة عامة، تمثل صياغة مشروع القرار هذا تحسنا طفيفا عن مشروع العام الماضي. وبالمثل، وتقديرا من اللجنة الخاصة للتطورات الإيجابية الجارية داخل جنوب افريقيا واعترافا منها بهذه التطورات خفّضت نوعا ما من طلبها من الدعم المالي للعام المقبل.

وعلى وجه العموم، سيستمر عمل اللجنة في التأكيد على أهمية ممارسة خليط حكيم من الضغط المتواصل على سلطات جنوب افريقيا، ومساعدة القطاعات المتضررة في مجتمع جنوب افريقيا. ونحن نرى أنه على الرغم من التحول في الأحداث السياسية أثناء الشهور الستة الماضية، فما زالت العملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا تتطلب بعض التشجيع والمساعدة.

وينطوي مشروع القرار على إمكانية اعتماده بتوافق الآراء. ومن ثم، فقد جرى تنقيح صياغته لكي تعكس التعقيبات التي طرحها العديد من الوفود المهمة. وطبقا للولاية التي كلفني بها اللجنة الخاصة، فقد تكلمت مع كل الوفود التي امتنعت عن التصويت على مشروع قرار مماثل في العام الماضي، على أمل أن تتمكن من التصويت لصالحه هذا العام. وأود أن أتوجه بنداء أخير إلى تلك الوفود: إن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا بتوافق الآراء من شأنه أن يشكل نجاحا رئيسيا لجهودنا الجماعية في البحث عن حل مبكر لمسألة جنوب افريقيا.

إنني أدرك تمام الإدراك أن بضعة وفود تشعر بالقلق إزاء استمرار ولاية اللجنة الخاصة، خاصة ونحن نقترّب من الأوقات العصيبة التي يلفظ فيها الفصل العنصري أنفاسه الأخيرة. فهل لي أن أذكّر تلك الوفود بأنني قد سجلت في الوثائق الرسمية أنني آمل في أن أكون آخر رؤساء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. إنني أؤمن إيماناً خالصاً بهذا. وأود أيضاً أن أعلن على نحو لا لبس فيه أن اللجنة الخاصة لن تبقى قائمة بعد الاضطلاع بولايتها. وستعتبر ولاية اللجنة منتهية عندما يوضع دستور جديد غير عنصري ديمقراطي موضع التنفيذ في جنوب إفريقيا، وتجرى فيها انتخابات حرة ومنصفة على هذا الأساس. لقد كان ذلك هدفنا المشترك على مدى هذه السنين الطويلة من النضال، وما زال هو نفسه هدفنا اليوم. وحالما يتحقق هذا الهدف، ستوصي اللجنة الخاصة بنفسها الجمعية العامة أن تصدر قراراً بحلها.

وأعتقد أن النهج الإيجابي الذي اتخذته اللجنة الخاصة، والذي يؤيده عن اقتدار مركز مناهضة الفصل العنصري، يستحق التقدير والتشجيع. وأفضل تحية يمكن أن توجهها الوفود لعمل اللجنة الخاصة هو التصويت لصالح مشروع القرار هذا بشأن برنامج عملها. فلنمدد الروح الكامنة وراء العمل الشاق الذي مكّن من إحراز توافق الآراء التاريخي الذي انعكس في إعلان الأمم المتحدة، وأعيد تأكيده في القرارات الشاملة بشأن موضوع الفصل العنصري في الدورتين الماضيتين للجمعية العامة، إلى تأييد إجماعي لمشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة.

أخيراً، أود أيضاً أن أعرض على الجمعية مشروع القرار A/47/L.44 "التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب افريقيا" ومشروع القرار A/47/L.45 "العلاقات بين جنوب افريقيا وإسرائيل". وقد أيدت المجموعة الافريقية هذين المشروعين. كما انضمت موزامبيق إلى قائمة مقدمي مشروع القرارين. وتأييد الأعضاء لمشروع القرارين سيؤكد تأييد المجتمع الدولي المستمر للعملية الهشة والحرجة الجارية الآن في جنوب افريقيا، عن طريق التطبيق التدريجي للتدابير الملائمة فيما يتعلق بسلطات جنوب افريقيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسويد، الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/47/L.27، "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا".

السيد أوزفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي رئيساً للجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/47/L.27 نيابة عن الدول الأعضاء المقدمة لمشروع القرار، والتي ينبغي أن أضيف إليها أنغولا وماليزيا وموزامبيق، وأن أعرب لها جميعاً عن التقدير على تأييدها القيم.

لقد ظل هذا الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه في عام ١٩٦٥، يقدم الفوث الإنساني والمساعدة القانونية إلى أبناء جنوب افريقيا الذين كانوا يحاكمون لمعارضتهم للفصل العنصري. وظل يقدم أيضاً الإغاثة للاجئين والمنفيين من جنوب افريقيا الذي اضطروا إلى الهرب من بلدهم.

إن المساعدة الضرورية والقيّمة التي يقدمها الصندوق الاستئماني كانت ممكنة بفضل الدعم الإجماعي والثابت للدول الأعضاء التي أسهمت بسخاء بحوالي ٤٨ مليوناً من الدولارات الأمريكية للصندوق منذ إنشائه في عام ١٩٦٥.

ولعل الأعضاء يذكرون أنه استجابة للتطورات الإيجابية في جنوب افريقيا فيما يتعلق بإلغاء تشريعات الفصل العنصري، والآفاق المحسنة لإجراء مفاوضات، والإفراج عن الكثير من السجناء السياسيين، صرحت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين للصندوق بتوجيه مساعداته عن طريق منظمات محايدة ذات قاعدة عريضة داخل جنوب افريقيا نفسها. وهكذا أصبح الصندوق الآن قادرا على مساعدة الأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني والتي تهدف إلى ضمان التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري وتنظيماته، وإلى توفير المساعدة القانونية لأبناء جنوب افريقيا الأقل حظا.

إن الجمعية العامة باعتمادها مشروع القرار المعروض عليها - تؤيد تقرير الأمين العام عن الصندوق الاستئماني، وتدعم تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية المستمرة والكبيرة من المجتمع الدولي، وتدعم الجمعية أيضا المساعدة التي يقدمها الصندوق الاستئماني للأعمال المضطلع بها في الميدان القانوني، وتؤيد قراره بتوجيه مساعداته عن طريق المنظمات المناسبة داخل جنوب افريقيا.

وتناشد الجمعية العامة أيضا، كما ناشدت في الماضي، من أجل تقديم مساهمات سخية للصندوق الاستئماني وللمنظمات الطوعية الأخرى الملتزمة بتقديم المساعدة الإنسانية والقانونية في جنوب افريقيا. وفي وقت يواجه فيه أبناء جنوب افريقيا الفترة الانتقالية الصعبة نحو جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية، من الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة مساعدتها الإنسانية والقانونية القيمة في جنوب افريقيا. ولذلك فإنني أناشد، نيابة عن لجنة الأمناء، أن يعتمد مشروع القرار A/47/L.27 دون تصويت. إن الأمم المتحدة، بقيامها بهذا، تواصل مساعدة أولئك الذين يحاولون في جنوب افريقيا، في مواجهة مصاعب جمة، الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية والعدالة والتسامح لصالح الجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الكويت التي ستعرض مشروع

القرار A/47/L.31 "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا".

السيدة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الخاص

بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا، والوارد في الوثيقة A/47/L.31، وذلك نيابة عن مقدميه، وهم أعضاء الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا. وهذه الدول هي اندونيسيا، وأوكرانيا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكوبا، والنرويج، ونيجيريا،

ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والكويت. وقد انضمت الجماهيرية العربية الليبية إلى أعضاء الفريق الحكومي الدولي في تقديم مشروع القرار.

لقد ظل الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا، منذ إنشائه عام ١٩٨٦ يعتمد تقاريره بتوافق الآراء، وقد قدم جميع أعضائه مشاريع القرارات الخاصة بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا.

إن توافق الآراء وإجماع وجهات نظر أعضاء الفريق الحكومي الدولي في هذه المرحلة لهما أهمية خاصة في الكفاح ضد الفصل العنصري. إننا نود أن نبعث برسالة واضحة إلى حكومة جنوب افريقيا بأنه ما لم يحدث تغيير عميق لا رجعة فيه في جنوب افريقيا نحو القضاء على الفصل العنصري، سيبقى الحظر النفطي، وسيواصل الفريق الحكومي الدولي التماس تعاون جميع الدول في تنفيذه بدقة.

ولذلك فإننا نشارك جميع الذين أكدوا مرارا تأييدهم القوي لعملية التغيير السلمي في جنوب افريقيا ونداءهم إلى جميع الأطراف لاستئناف المفاوضات العريضة القاعدة دون تأخير. ونحن نطلب من سلطات جنوب افريقيا بشكل خاص أن تمارس مسؤوليتها الأساسية عن إنهاء العنف المستمر، وتوفير مناخ مؤات للنشاط السياسي الحر. وفي نفس الاتجاه، نطلب إلى الموقعين على اتفاق السلام الوطني أن يتعاونوا فيما بينهم على تنفيذ أحكامه، كما نناشد جميع الأطراف في جنوب افريقيا تيسير العملية السياسية بالامتناع عن أعمال العنف.

وبالإضافة إلى الاعتراف بأهمية الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا والحاجة إلى إصدار تشريع وتدابير أخرى، يتضمن جزء الديباجة من مشروع القرار عنصرين هاميين آخرين. في الفقرة الرابعة من الديباجة تلاحظ الجمعية العامة أن أنجع الطرق الكفيلة بفرض الحظر النفطي على جنوب افريقيا ما زال اعتماد مجلس الأمن حظرا إلزاميا. ونلاحظ أنه، على خلاف الحال في العام الماضي، ليست هناك إشارة في مشروع القرار الحالي إلى الفصل السابع من الميثاق.

وفي الفقرة الخامسة من الديباجة، تلاحظ الجمعية مع التقدير مشروع القانون النموذجي للحظر النفطي، وترحب بنظر الدول الأعضاء فيه.

وفي الفقرة ٨، تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الفريق الحكومي الدولي، وتؤيد توصياته. ووفقاً للفقرة ٢، تطلب الجمعية العامة من الدول الأعضاء، إذا لم تكن قد قامت بذلك بعد، اعتماد أو مواصلة أو إنفاذ التدابير الفعالة لحظر توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا. وهذه الفقرة والعناصر الأخرى لمشروع القرار تشبه مثيلاتها في مشروع قرار السنة الماضية، بما في ذلك الإذن للفريق الحكومي الدولي باتخاذ إجراءات لتعزيز الوعي العام فيما يتعلق بالحظر النفطي، والطلب من جميع الدول أن تتعاون مع الفريق.

ويحدونا وطيد الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بالتأييد على أوسع نطاق ممكن، بما يعزز تصميم المجتمع الدولي على ممارسة الضغط بغية التوصل إلى نهاية سريعة للفصل العنصري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بربادوس، الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/47/L.46، "تقديم الدعم لأعمال لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية".

السيد ميكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/47/L.46، بشأن عمل لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.

بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المذكورين، انضم وفدا الجمهورية العربية الليبية وموزامبيق إلى القائمة.

لقد استطاعت اللجنة أن تجتمع هذا العام وفقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية. وقد أجرت مشاورات هامة مع ممثلي حركتي التحرر الوطني في جنوب أفريقيا، وهما المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوندويين الإفريقيين لآزانيا، وكذلك مع ممثلي المنظمات الرياضية غير العنصرية في جنوب أفريقيا. ولئن كان لا بد من التسليم بإحراز بعض التقدم في إدماج الألعاب الرياضية في جنوب أفريقيا، فمن الواضح أنه يلزم القيام بالمزيد بغية التخلص من مخلفات الفصل العنصري في الألعاب الرياضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز حتى الآن هش في طبيعته مما يؤدي، في غياب الإشراف والضغط الدوليين، إلى استمرار تضرر الألعاب الرياضية المحرومة

وغير العنصرية، وإلى إبقاء اندماج الألعاب الرياضية في جنوب افريقيا على أساس غير عنصري هدفًا بعيد المنال.

وبالتالي، يتعين على اللجنة أن تواصل مهمتها في رصد التطورات المتصلة بالألعاب الرياضية في جنوب افريقيا، إلى أن يتم القضاء بالكامل على الفصل العنصري من الألعاب الرياضية ومن المجتمع في ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، ستركز اللجنة، بناءً على حث المنظمات الرياضية غير العنصرية داخل جنوب افريقيا، على تقديم الدعم المعنوي والمادي إلى القطاعات الرياضية المحرومة وغير العنصرية في جنوب افريقيا بغية مساعدتها على التغلب على مخلفات الفصل العنصري.

وتستهدف فقرتنا منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/47/L.46 تحقيق هذه الأهداف. وآمل مخلصاً أن يلقى مشروع القرار التأييد الإجماعي الذي يستحقه عن جدارة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن مشروع القرار A/47/L.15، المقدم في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي"، قد عرض في الجلسة العامة الثانية والستين المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الممثلين بأن البت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين

٣٣ و٣٤ سيتم في موعد لاحق، سيعلن عنه في اليومية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.